

الفصل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري
للدراصة



لقد أفرزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معطيات جديدة نتيجة للمتغيرات التي أصبح يقوم عليها النظام الدولي الجديد من تغيير في المفاهيم والمرتكزات إلى الممارسة في الميدان والمعاملات ، هذا ما جعل بعض المفاهيم والنظريات السابقة لا تصلح لفترة ما بعد الحرب الباردة.

بالإضافة إلى تزايد درجات التعقيد والتداخل في مواضيع العلوم السياسية خاصة في العلاقات الدولية، ساهم في بروز نظريات ومقربات جديدة من أجل خلق بناء وتصور لفهم وتفسير الظواهر السياسية، خاصة التنافسية منها وما يتعلق بالأمن بجميع قطاعاته في ظل تحول دور الفواعل.

ولهذا أوجبت علينا أدبيات البحث العلمي أن نخصص الفصل الأول كإطار نظري ومفاهيمي للدراسة من أجل فهم وتفسير ترابط هذه المتغيرات من جهة ومن جهة أخرى، إبراز أهم ما تطرحه هذه المقاربات النظرية.

و تم التركيز في هذا الفصل على ثلاث اطر تمثل الأبعاد التي يقوم عليها موضوع البحث من خلال التركيز على كل من النزاعات الدولية و الأمن الإنساني و التدخل الإنساني ، لأنها الأبعاد الرئيسية التي يمكن من خلالها فهم دور المنظمات غير الحكومية.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ويحوي كل منها ثلاثة مطالب.

المبحث الأول خصص للنزاعات الدولية ونتعرض فيه بالشرح والتحليل من خلال المطلب الأول لمفهوم النزاعات الدولية في محاولة لضبط هذا المفهوم وكذا المفاهيم الأخرى وهذا يفيدنا في محاولة تحديد استخدام مفهوم النزاعات الدولية في هذا المبحث، بالإضافة للتطرق إلى أسباب النزاعات الدولية بشكل أساسي، أما المطلب الثالث فأردنا حصر أهم النظريات المفسرة للنزاعات الدولية.

أما المبحث الثاني فقد تناول فيه مفهوم الأمن وكذا أهم المقربات النظرية للأمن مع تخصيص مطلب للأمن الإنساني.

في المبحث الثالث فقد تناول فيه التدخل الإنساني كمفهوم وكذا التركيز في مطلبين على المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني وكذا المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للنزاعات الدولية

إن طبيعة الموضوع تحتم علينا الوقوف على بعض المفاهيم و المصطلحات من خلال شرحها واستيضاح مفهومها و مدلولها اللغوي و الاصطلاحي خاصة في موضوع مثل النزاعات الدولية لتعقيد الظاهرة التنازعية من جهة و استخدام نفس المصطلح بمدلولات مختلفة من جهة أخرى.

بالإضافة إلى أن موضوع النزاعات الدولية يعرف مستويات متباينة في التحليل و كذا مقاربات نظرية عديدة ، استوجب علينا الوقوف على هذه المقاربات من أجل الفهم جيد في المراحل القادمة من المبحث .

و لقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب و هي :

1- ضبط مفهوم النزاعات الدولية.

2- أسباب النزاعات الدولية.

3- النظريات المفسرة للنزاعات الدولية .

المطلب الأول : ضبط مفهوم النزاعات الدولية

لقد ذكر جوزيف ناي Joseph Ney في كتابه المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ أن المنازعات الدولية لا بد أن تكون جزء أساسي يدرس سبب تعقيد النزاعات الدولية ضمن تعقيدات السياسية الدولية حتى يمكن الوقوف و فهم الظاهرة التنازعية¹، يمكن أن نستدل من كلام جوزيف ناي أن النزاعات الدولية معقدة و تتطلب فهم و جهد كبيرين من أجل إدراك أبعاد الظاهرة التنازعية في ظل التعقيدات التي يعرفها العالم على جميع المستويات ، و يمكن أن ندرك هذه الصعوبة بداية من مفهوم النزاع في حد ذاته أين نجد مفهوم واحد يحمل دلالات عديدة تختلف حسب المدرسة التي ينتمي إليها كل باحث و متخصص في النزاعات الدولية .

و يمكن أن نعرف النزاع conflict " بأنه تسلسل ينطلق من نشوء أزمة حيث تتطور إلى نزاع قد يكون على شكل عسكري ، أو يتطور إلى أشكال أخرى اقتصادية ، أمنية أو إعلامية"² .

و هذا ما حولنا أن نوضحه في المخطط الموجود في آخر الصفحة من هذا المبحث ، حيث وضعنا مراحل تطور النزاع بالإضافة إلى الفروق ما بين النزاع و المصطلحات الأخرى .

أما النزاع الدولي فالمقصود به "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو يسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"³

¹ جوزيف ناي ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية و التاريخ ، (تر : أحمد أمين الجمل ، مجدي كامل) ، مصر : الجمعية المصرية ، 1997 ، ص 15

² حسين قادري ، النزاعات الدولية دراسة و التحليل ، باتنة : منشورة خير جليس ، 2007 ، ص 11.

³ كمال حداد ، النزاعات الدولية ، لبنان: الدار الوطنية للدراسات و النشر ، 1997، ص 17.

من خلال هذا التعريف نجد أن الباحث يركز على أن النزاع الدولي ينشأ نتيجة تصادم دولتين من جانب قانوني بالدرجة الأولى أو لتداخل مصالح كل دولة مع أخرى ، بحيث نستشعر أنه يركز بالدرجة الأولى على الجانب القانوني أكثر من الجانب الأخرى.

أما ريمون أرون Raymond A فيعرف النزاع الولي "بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح"¹ .

و يذهب الباحث في هذا التعريف إلى إظهار الدوافع الحقيقية للنزاع باعتباره تضاد في المصالح بين دولتين في المقام الأول ، كما يعتبره قديم منذ ظهور الإنسان على الأرض .

و في تعريف آخر "أن النزاع الدولي هو تنازع و تصادم إرادات و مصالح الدول الوطنية ، هذا التنازع و التصادم يكون ناتجا عن الاختلاف في دوافع الدول و في تصوراتها و أهدافها و مواردها و إمكانياتها مما يؤدي إلى تصرفات و سياسيات تختلف أكثر مما تتفق ، و على الرغم من هذا تبقى أغلب النزاعات بعيدة على نقطة الحرب "² .

ولهذا نجد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية فريدة من نوعها من حيث أنها تختلف عن بقية ظواهر العلاقات الدولية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى تنوع وكثرة أبعادها وكذا تعقد وتقاطع الأسباب المؤدية لها التي تنتج عنها بطبيعة الحال نتائج مختلفة .

لهذا يري بعض المفكرين بأن مسألة النزاع هي ظاهرة طبيعية مغروسة في النظام الدولي بالإضافة إلى طبيعة الإنسان الأنانية وكذا الطبيعة التنافسية للنظام الدولي³ ، وهذا ما يجعل من إمكانية التنبؤ بحدوث النزاع صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة.

أما نيكولاس سوانستروم niklas swanstrom فيربط النزاعات بتعارض مصادر الاهتمام وانحراف وتشعب الأهداف كما يرتبط بخيبة الأمل و الإحباط لأحد أطراف النزاع ، ولا يربط النزاع بالدوائر العسكرية بل بالتصرفات والأبعاد السلوكية بشكل أساسي⁴ ، كما يدرج فيه التوجهات الاقتصادية و الأمن الإنساني و البيئة و الخلفيات التاريخية⁵ .

و من خلال ما سبق نجد أن النزاع الدولي ارتكز على نقطة جوهرية و هي مسألة الخلاف بين وجهات النظر للأطراف أو الفواعل الدولية ، قد يأخذ أبعاد قانونية أو سياسية حسب طبيعة هذا الخلاف .

¹ Darios battistella , théories des relations internationals , 2eme édition , paris :les presses sciences po, 2006 ; p 496.

² حسين بوقاره ، تحليل النزاعات الدولية ، الجزائر : دار هومة ، 2008 ، ص 7.

³ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 9.

⁴ Niklas Swanstrom , Mikeal Weissmenn, Conflict ,Conflict prevention ,Sweden : Central Asian Caucasian Institutes, 2005 ,p 07

⁵ ibidem

و لهذا وضع بعض الباحثين جملة من الخصائص المميزة للنزاع الدولي حتى يمكن ضبطه بشكل عملي بدلا من وضع تعريف محدد و هذا ما قام به ماك سنايدر Mack Snyder أين وضع جملة من الخصائص على الشكل الآتي¹:

- 1- ينشأ النزاع من أهمية موقع وندرة الموارد .
 - 2- يتورط في النزاع طرفين على الأقل (هنا التركيز على الإرادات الوطنية لأن الموضوع متعلق بالنزاع الدولية).
 - 3- تشابك الأطراف في تفاعلات تتألف من أعمال مقاومة و أعمال مضادة، وهنا يشير الباحث إلى مسألة التصادم المباشر بين الأطراف واستخدام القوة .
 - 4- للنزاع الدولي نتائج مهمة ، و هنا المقصود ما يترتب عن هذا النزاع من آثار بمعنى هل حقق النزاع الأهداف التي كانت ترمي لها كل دولة أم لا .
- و في السياق ذاته هناك من وضع أركان للنزاع الدولي حتى يمكن أن نعتبر نزاعا ما نزاعا دوليا وهي² :

أ- الأطراف :يشترط النزاع الدولي بين طرفين على الأقل لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد لأنه يكون في هذه الحالة صراعا داخليا .

ب - الدولية : يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي كما يمكن أن يكون للأشخاص الآخرين المعنويين كانوا أن يكونوا أطراف في هذا النزاع ما لم يتم نزع صفة الدولة عنها ، كما يعتبر النزاع بين أعضاء الإتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي و ليس دوليا .

ج- المنازعة : تعني المعارضة أو إبداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في مسألة محل النزاع أو ابتكارها أصلا أو تفسيرها تفسيريا يعاكس أو يناقض تفسير الدولة الأولى .

أما آلن فيرجيسون **Allen vergison** فيري أن النزاع يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى أو في الوقت نفسه تعتقد دولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد تجاه الدولة الأولى التي بدأت بالمبادرة بالفعل، عليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت³.

هذا فيما يخص النزاع الدولي ، حيث لاحظنا عدم وجود اتفاق جامع حول تعريف موحد للنزاع الدولي و هذا يرجع بالأساس إلى عدم وجود تفسير عام للظاهرة النزاع الدولي فالغالبية الكبرى من الدراسات و التحليلات الخاصة بالنزاع الدولي هي دراسات حالة ، فنجد على سبيل المثال النزاع الإسرائيلي ، العربي يختلف عن ما يحدث في العراق.

¹ كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 12.

² مرجع نفسه ، ص 18 .

³ حسين قادري مرجع سابق ، ص 12

ولهذا يري الكثير من المفكرين أن هناك تصورين للنزاع الأول موضوعي والثاني ذاتي¹:

1- التصور الموضوعي: يعتبر النزاع بأنه وضعا تنافسيا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف التي تريد أن تحتلها الأطراف الأخرى.

2- التصور الذاتي: يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراك مشوها وخاطئا لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية.

بمعني أن النزاع في تصوره الموضوعي يقوم على اعتبارات واقعية و مدركة من طرف الأطراف المتنازعة من أجل الدفاع عن مصالحها ، في حين يصبح ذاتيا إذا ما اعتمد في فهم و تفسير النزاع على دوافع ذاتية للأطراف و ليس لما هو موجود و مدرك حقيقة على أرض الواقع .

وهناك من يذهب إلى وضع تعريف لكل من النزاع والصراع رغم أن الكثير يعتبرها شيء واحد ففي تعريف لكمال حداد يقدم تعريف للنزاع هو "خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل الحدود، المياه بين دولتين ، يكون موضوعها ، أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتقلص نظرا للتدخل الخارجي فيه ، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على حدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا إيديولوجيا أو دينيا أو عقائديا"².

أما لويس كوسر فيعرف الصراع بأنه " تنافس على القيم وعلى القوة والموارد يكون الهدف فيه بين المتنافسين تحييد أو تصفية أو الإضرار بالخصوم"³.

فالصراع هو تعبير عن عدم التوافق في المصالح والقيم والمعتقدات والتي تتخذ أشكالا جديدة تسبب فيها عملية التغير في مواجهة الضغوط المورثة ، كما يعد الصراع صدام بين طرفين أو أكثر من القوي أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتباريين يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الآخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل وقد يكون مباشرا أو غير مباشر سلميا أو مسلحا، واضحا أو كامنا.⁴

و يمكن أن نحدد طبيعة الصراع من خلال تحليل مصطلح الصراع و هو وضع تكون فيه مجموعة من الأفراد سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو لغوية أو ثقافية أو دينية أو اجتماعية أو سياسية تتخرب في تعارض مع مجموعة أو مجموعات كل منها تسعى إلى تحقيق أهداف متناقضة⁵.

بالإضافة للتعريف السابقة فيعرف الصراع عادة بتنازع الإرادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في واقع الدول وفي قراراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى

¹ حسين بوقارة ،مرجع سابق ، ص10

² كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 27

³ جيمس دورتي ، روبرت بالاستغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية : (وليد عبد الحي) ، بيروت :

المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985 ، ص 140.

⁴ حسين قادري مرجع سابق ص 19

⁵ جيمس دورتي ، مرجع سابق ، ص 139

اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خاصة تختلف أكثر مما تتفق ولكن برغم ذلك يظل الصراع قابل للحل قبل الوصول لنقطة الحرب المسلحة¹.

كما أن الصراع أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف الوسائل كما أن الصراع أوسع مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب (صراع الحضارات) والصراع الأيديولوجي، إذا غالبا يمتد الصراع لعقود طويلة أو أحيانا إلى قرون².

أن يكون له حل فإننا في هذه الحالة يتحول النزاع إلى الصراع أو عند لجوء الأطراف استخدام العنف في حل النزاع .

ويمكن أن نري ذلك من خلال التطرق إلى نظرية الصراع حيث أصبح هناك توجه في بناء نظرية عامة للصراع القائمة على اعتماد منهج مشترك ومتداخل وتكمن جوهرية الاختلاف في أن النزاع قابل التسوية بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من في النزاع .

و على ضوء ما سبق يمكن أن نقدم هي تعريفا إجرائيا للنزاع الدولي " هو وصول دولتين أو أكثر إلى نقطة تماس بينهما تتداخل فيها الحدود الفاصلة لمصالحهما مما يدفع بالأطراف المتنازعة إلى تبني موقف ضد الطرف الآخر من أجل حماية مصالحه"

لا بد من التطرق للمصطلحات الأخرى التي تتقاطع مع النزاع الدولي و تصب في سياق هذا

الموضوع كما يأتي:

الحرب :

إن الحرب ليست بظاهرة جديدة بل هي قديمة قدم الإنسان إلا أن أشكالها اختلفت مع تطور السنين . يعرف روسو الحرب بأنها "عبارة عن صراع مسلح يقع بين الدول يهدف فرض التوجهات السياسية باستخدام وسائل تم تنظيمها بموجب القوانين الدولية"³.

وهناك من يعرف الحرب على أساس أنها الصراع المسلح بين الدولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية ويكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع في المصالح الوطنية للدول الأطراف في هذا النزاع⁴.

¹ علاء أبو عامر ، العلاقات الدولية ، عمان : دار الشروق للنشر ، 2004 ، ص 140

² حسين قادري ، مرجع سابق ، ص 20

³ مرجع نفسه ، ص 15

⁴ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 6

أما كينث والتز Kintz waltz فذهب إلى وضع نقاش يدور حول مصدر الحروب حيث حددها في ثلاثة مصادر وهي ¹ :

- الطبيعة الشريرة للإنسان .
- النظام الاقتصادي والسياسي .
- النظام الدولي .

أما قاموس العلاقات الدولية فيعرف الحرب " عبارة عن نزاع بين أكثر من حكومة أو داخل حكومة واحدة تستخدم فيه القوات المسلحة " ، حيث تأخذ صورتين :

* الحرب الهجومية : تتمثل في انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو الاعتداء على استقلالها السياسي لغرض تحقيق هدف قد يكون شاملاً أو الاستسلام الكامل غير المشروط للدولة المستهدفة أو قد يكون هدفاً محدوداً الذي يراه الطرف الآخر على الرضوخ لمطلب معين مثل الحرب الإسرائيلية العربية 1967² .

* الحرب الدفاعية وهي الحرب التي يقوم بموجبها طرف ما بالمبادرة بالحرب من أجل حماية نفسه .

أما كلوزوفيتش* فيعرف الحرب "بأنها أداة للنشاط السياسي ولا تنفصل عنه بأي شكل من الإشكال وأن الحرب ليست إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى"³ .

كما يوجد تعريف آخر للحرب وهي ظاهرة مركبة يتمزج فيها النشاط والعمل العسكري الميداني بغرض سياسي وهي فعل من أفعال السياسة "⁴ .

أما ريمون ارون فيري بان السلام ما هو إلا فترة راحة بين حربيين⁵ ، أما سنقر و سمول singer smoul فيعرف الحرب باعتياده على معايير كمية أي أن قيام الحرب يستوجب ثلاثة شروط⁶ :
1. وجود ألف قتيل كحد أدنى نتيجة لنزاع مسلح

¹Pierre Hassner ;:Le totalitarisme et la guerre obtenue par www. Telequebec .trc / 1999 .htm / le 17/11/2008

² حسين قادري ، مرجع سابق ، ص 16

* كارل فون كلاوزوفيتش : جنرال ومفكر عسكري (1780-1831) قام بعد محاصرته لنا بليون بإنشاء أكاديمية عسكرية في برلين ووضع مؤلفه الضخم " الحرب" الذي أثر كثيراً فيما بعد في عقيدة أركان الحرب الألمانية ثم الذين أنشأوا الجيش الألماني .

³ كارل كلاوزوفيتش ، عن الحرب ، (تر : سليم شاكر الاماسي) ، عمان : المؤسسة العربية للدراسات ، 1997 ، ص 735

⁴ عبد القادر محمد فهمي ، مدخل إلى دراسة الإستراتيجية ، الأردن : دار مجدلاوي للنشر ، 2006 ، ص 123

⁵ Dario Battistella ، op.cit ,p 495 .

⁶ محمد أحمد عبد الغفار ، فض النزاعات في الفكر و الممارسة الغربية ، ج1 ، الجزائر : دار هومة ، 2003 ، ص 121

2. تحضير مسبق للنزاع عبر وسائل التعبئة و التجنيد و التدريب و نشر القوات المسلحة

3. وجود تغطية شرعية أي أن هناك دولة تعتبر ما تقوم به ليس بمثابة جريمة بل هو واجب لخدمة أهداف جوهرية و شرعية.

أما عند توماس هوبز Thomas Hobbes "أن الحرب لا توجد فقط على ارض المعارك و لكن هي صراع يتم بين الإرادات الوطنية يتحكم فيها عامل الزمن و المكان , أي أن الحرب ليست فقط لمفهوم التقليدي و هو تصادم بين الجيوش و لكن الحروب مستمرة بين الدول ضمن ثنائية الزمان و المكان و الظروف المتحركة فيها"¹.

و هناك من يري أن الحرب تغير مفهومها حيث أصبحت تعرف بالحروب الجديدة فمن هذا المنظور لم تعد مجرد نزاع بين بلدين مناوئين " الشكل التقليدي للحرب" و لا هي صراع بين معسكرين " النمط السائد في الحرب الباردة و إنما هي مواجهة متعددة السمات و الأبعاد يتغير مسرحها بحسب الوضعيات و الساحات فتكون تارة فتنة قومية بين الأمم ، كما تكون نزاعا شاملا ضد قوي عابرة للقارات و الدول كالإرهاب و المخدرات أو صراعا رخوا غير مسلح مداره المؤتمرات الدولية و التكتلات الإقليمية²

و في الإطار ذاته أحيانا نجد مصطلح النزاع المسلح ، هذا المصطلح و الذي يعرفه فريق البحث في حقائق النزاعات الجماعية بجامعة أبسالا Uppsala النزاع المسلح هو "عبارة عن وضع تنافسي بين أطراف ذات مواقف غير متوافقة بخصوص السلطة أو إقليم معين يتم استخدام القوة المسلحة بين طرفين أحدهما على الأقل حكومة دولة تنتج عنه على الأقل 25 ضحية و يؤدي إلي تهديد نظام السلم و الأمن الدوليين و يؤخذ اشتباك حدودي أو غزو"³.

لكن حسب تصنيف جامعة أبسالا فإن النزاع المسلح هو أقل من الحرب من خلال معيار عدد القتلى الذي يخلفه ، كما أنها ترى بأن هذا المصطلح يصح استخدامه في النزاعات داخل الدولة الواحدة و لكن يشترط أن يكون هذا النزاع له أبعاد دولية أو يهدد نظام السلم و الأمن الدوليين.

أما **النزاع الإثني** : فهذا المصطلح يستخدم لوصف حالات التصعيد ضمن مجموعة معينة أو بين المجموعتين بحيث يكون الانتماء الإثني قاعدة للتعبئة وإذا كانت هذه الاختلافات في حد ذاتها لا تؤدي بالضرورة إلى النزوع لمستوى التصادم فإن إضفاء الطابع السياسي عليها واستحضار صورة الضحية

¹ Dario battistella , op.cit.495

² السيد ولد باه ، اتجاهات العولمة ، المغرب : المركز الثقافي العربي ، 2007 ، ص 7

³ Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed , new York : Pearson Longman , 2007. p 157

زيادة على تداول خطابات متطرفة ومزاوجتها بوعود ومصالح مادية يحسن القدرة التعبوية لمنظمي العنف الاثنو سياسي¹.

وهنا النزاع قائم على مجموعتين مختلفتين من حيث الأصل العرقي لهما ، قد يكونان في نفس الدولة الواحدة أو دولتين مختلفتين ، يكون السبب هو تصادم مصالحهما ، أين نستخدم وسائل عديدة من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح و يقوم وفق بعض الآليات كما يستخدم العنف و تسويق الصور للرأي العام العالمي على أن كل طرف هو الضحية .

أما التنافس : فنجد أن الأفراد يتنافسون فيما بينهم حول مسألة أو هدف معين دون إدراكهم لهذا التنافس عكس الصراع الذي يكون فيه وعي بالتنافس . و لهذا نجد أن التنافس هو مستوي أقل من الصراع حيث نجد أن الأفراد يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق هدفه².

• التوتر :

يشير إلى حالة عدا و تخوف و شكوك و تصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام غير أنه يبقى في هذا الإطار دون أن يتعداه ليشمل تعارضا فعليا و صريحا و تهديدا متبادلا من الأطراف للتأثير على بعضهم البعض و هنا التوتر حالة سابقة على النزاع³.

• الأزمة :

يقول آلان فيرغيسون Allen Vergison " إن الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى"، وتميز الأزمة حسب هيرمان بثلاث خصائص رئيسية⁴ :

- المفاجئة : حيث تحمل طابع المفاجئة لصانع القرار أو حتى للملاحظ البسيط .
- التهديد العالي للأهداف : أي أن الفعل تكون تكلفته كبيرة بالنسبة للطرف الآخر .
- ضيق الوقت المتاح للتصرف : أي أن صانع القرار لديه اهتمامات أخرى وليس له الوقت والمعلومات الكافية .

إلى جانب ذلك تتميز بكثرة الأحداث فيها وقصر مدتها وإن لم يتم إدارتها بشكل مقبول تؤدي إلى الحرب كما تتميز بصعوبة التحكم فيها بسرعة من طرف الحكومة المحلية . كما يمكن تعريف الأزمة بأنها وصف لحالة تتميز بالتوتر الشديد و الوصول إلي مرحلة تنذر بالانفجار الشديد في العلاقات بين الدول و هي طور متقدم من أطوار الصراع⁵.

¹ Joseph Nye, understanding international conflicts, 6 th ed , new York : Pearson Longman , 2007. p 157

² Stefan Wolff ,Ethnic conflict, New York : oxford university press, 2006, p 26

³ حشاني فاطمة الزهراء " النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة

ماجستير ، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاتصال ، قسم العلوم السياسية) ، 2008 ، ص 150

⁴ محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 237 .

⁵ عبد القادر محمد فهمي ، مرجع سابق ، ص 221

و يمكن أن نضع تصنيف بسيطاً للنزاعات حسب الجدول التالي :

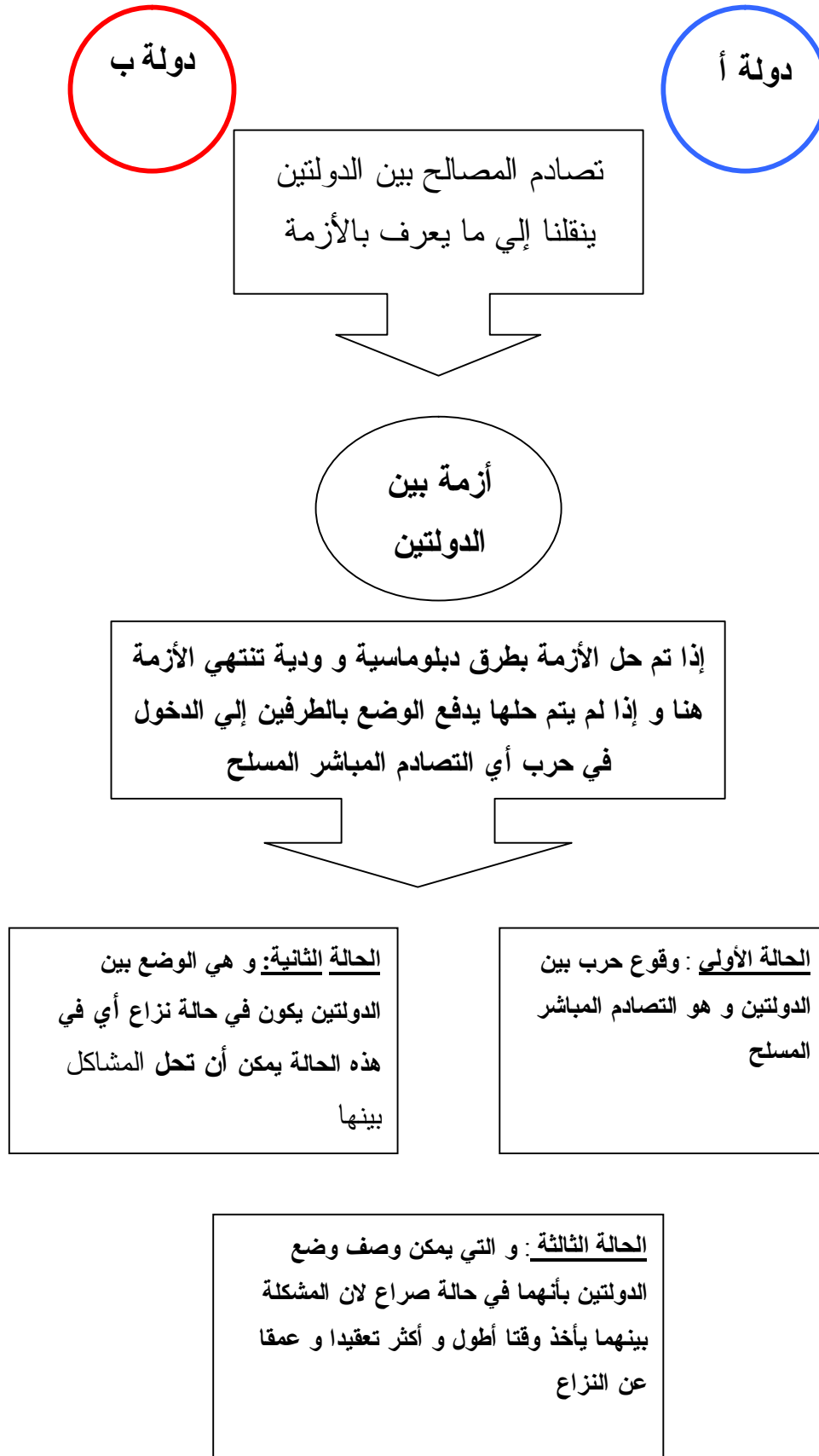
أنواع النزاعات	المعيار
<p>-هناك تداخل في تحديد أنواع النزاعات من حيث الداخلية أو الخارجية ، حيث يوجد نزاع داخلي بحيث توجد مجموعة معارضة أو أكثر دون تدخل أطراف الدولية أو نوع آخر نزاعات داخلية للدولة ذات أبعاد دولية حيث تكون شبيهة بالنزاعات الداخلية لكن الأطراف المتنازعة تتلقى الدعم من الدول الأخرى .</p>	1-كونها داخلية أو خارجية
<p>-يتم تصنيفها على أساس عدد الضحايا التي تخلفها هذه النزاعات بين النزاعات المسلحة الصغيرة ومسلحة متوسطة وحرب (مسلحة صغيرة أقل 1000 قتيل متوسط 1100 قتيل خلال مسار النزاع) و الحرب أكثر من 1100 قتيل .</p>	2-من حيث الخطورة
<p>- النزاعات ذات طبيعة قانونية و معناه أيضا أنها تخضع للقضاء وهي يتعلق ب : تفسير المعاهدات أو أحد موضوعات القانون الدولي أو طرق التعهد دولي .</p> <p>-النزاعات ذات طابع سياسي فهي لا تخضع للقضاء بل تنشأ من طلب أحد الأطراف بتعديل الوضع القائم .</p>	3- من حيث طبيعتها

و مع بدايات القرن 21 م برز نوع جديد من النزاعات واكبها تطور للمفاهيم خاصة عند المحللين في الولايات المتحدة، فنجد تصنيف النزاعات الدولية حسب مقاييس تتناسب استراتيجيات الحلف الأطلسي و النظرة الاستشراقية للقضاء الأورو الأطلسي فيصنف الحلف الأطلسي النزاعات كالتالي¹:

¹ كمال حداد ، مرجع سابق ، ص 21

- أولاً: النزاع الأشد حدة (*haute intensité*): حرب الخليج العربية الإسرائيلية والحروب الأهلية في إفريقيا، وحروب البلقان وحرب أفغانستان.
 - ثانياً: النزاع المتوسط الحدة: (*moyenne intensité*): قضية تقرير المصير الصحراء الغربية.
 - ثالثاً: النزاع المنخفض الحدة (*faible intensité*): الإرهاب الدولي، الإجرام، الهجرة السرية.
- أطلقت مسميات عديدة على هذه النزاعات خاصة مع تنامي النزاعات الداخلية ذات أبعاد خارجية ، بحث لا توجد معايير ثابتة فنجد مثلاً سنقر *singer* اعتمد على الوضع السياسي لأطراف النزاع حيث يصنف النزاعات بين الدول و الحروب الأهلية و النزاعات الداخلية حيث يأتي التحدي في هذه الحالة من جماعة ثقافية معينة تتميز و تميز نفسها بين الجماعات الاخرى بخصائص عرقية أو لغوية أو دينية ، في حين أن هولستي *Holsti* صنف النزاعات حسب 24 أساس فحصر النزاعات في خمسة و هي نزاعات تتعلق بالإقليم و نزاعات تتعلق بالثروة الاقتصادية و نزاعات أفرزتها عملية بناء الدولة الحديثة و نزاعات إيديولوجية و أخيراً نزاعات التعاطف الإنساني *human sympathy* و التي تمثل العرقية و الدين ¹.
- و في الأخير يمكن أن نقدم مخططاً نوضح من خلاله الفرق بين النزاع و المصطلحات الاخرى إلي جانب تطور كل حالة و فق ما يلي :

¹ محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 122



المطلب الثاني : أسباب النزاعات الدولية

إن لكل ظاهرة لها أسبابها و في موضوعنا هذا كان لزاما علينا التطرق إلى أسباب النزاعات الدولية حتى يتسنى لنا فهم الظاهرة التنزاعية بشكل جيد ، و فضلنا استخدام مصطلح الحركيات السببية بدل الأسباب على أساس جعل مجموعة من الأسباب في إطار واحد كسبب لحدوث و تحريك الظاهرة التنزاعية .

في المقابل و قبل التطرق للحركيات السببية للنزاعات الدولية أردنا تحديد مراحل تطور النزاعات الدولية ، لأنه يمكن فصل أسباب ظاهرة ما دون التطرق إلى مراحل تطورها .

أولاً: مراحل تطور النزاعات الدولية:المرحلة الأولى :

تشرع الدول في تقديم الحجج والتبريرات التي من شأنها أن تعطي صفة الشرعية والعدالة على موقف كل دولة طرف في النزاع، وعليه يمكن القول أن أطراف النزاع في هذه المرحلة تدخل في مواجهة كبيرة بالحجج والأدلة وتبيان الأسباب ومحاولة كل طرف إقناع الطرف أو الأطراف الأخرى بموقفه بواسطة الطرق الدبلوماسية¹.

وفي هذه المرحلة نجد أن هنالك نزاعات يمكن حلها في بدايتها كما أن كل دولة طرفا في النزاع تحاول إقناع الآخر على ضرورة البحث عن نقطة الاتفاق، أين تستعمل وسائلها الدبلوماسية لفرض وجهة نظرها، وبالتالي يمكن الوصول إلى حل وسط،وهنا نصل إلى نتيجة أنه كلما زادت احتمالات الاتفاق كلما قلت مخاطر النزاع الدولي والعكس صحيح².

أما المرحلة الثانية :

تقوم دولة ما بدفع النزاع نحو مرحلة تبادل الاتهامات وإنكار كل دولة لمطالب الدولة الأخرى، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى الدخول في حملة دعائية وإعلامية ،وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين³:

(1) إعطاء الشرعية والعدالة لموقف طرف معين .

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 41.

² إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ط4، الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1984 ، ص 244 .

³ حسين قادري ، مرجع سابق ، ص 66

(2) إظهار الطرف الثاني على أساس أنه عدو وأن مطالبه غير شرعية، هذا بالنسبة للرأي العام الداخلي والخارجي* .

أما المرحلة الثالثة :

يتطور النزاع من خلال سحب الاعتراف، قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الطرف الآخر، وهو يعتبر وسيلة للتأثير عليه وتغيير موقفه ودفعه إلى الوصول إلى نقطة اتفاق، كما أنه يمكن أن يكون تمهيدا لاستخدام القوة كما حدث في حرب الخليج الثانية والثالثة¹.

المرحلة الرابعة:

هنا تدخل دولة ثالثة إلى جانب طرف من أطراف النزاع الذي ترى أنه في موقف ضعف أو المظلوم والتدخل هنا يكون على أساس أنه وقائي ومثال على ذلك النزاع العراقي الكويتي كان ثنائيا ثم تحول إلى متعدد الأطراف².

ويمكن أن يأخذ أشكال متعددة كتصريح أو مساعدات مالية وعسكرية أو استخدام القوة والهدف منه خلق نقطة استقرار.

المرحلة الخامسة:

وتتمثل في استعمال القوة ، حيث في الوقت الراهن يمنع اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل النزاعات الدولية إلا بقيود أو في حالة الدفاع عن النفس، وهذا لا يعني أن الدولة ترغب في ربح النزاع بواسطة هذه الطريقة ، وإنما قد يكون من أجل التأثير لحل معين كما هو الحال بالنسبة للهجوم المغربي على الجزائر سنة 1963 من اجل التفاوض حول الحدود³.

فالنزاعات الدولية تستمر لمدة طويلة إذا كانت مرتبطة بمصالح وطنية عليا متناقضة أين تكون نقطة التنازل مستحيلة كما الحال في النزاع الهندي الباكستاني حول كشمير.

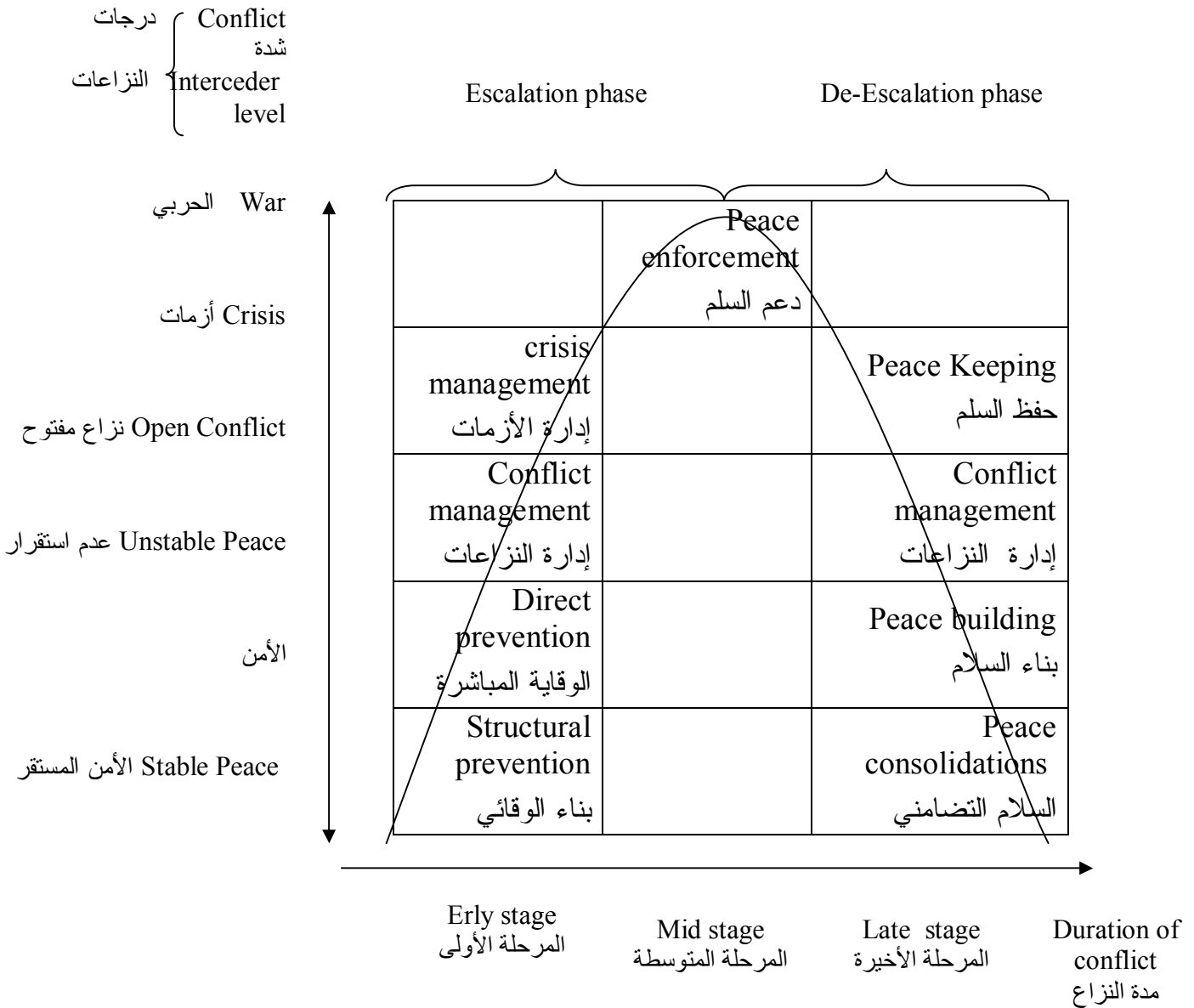
* غالبا ما تعرف الحملات الدعائية في العلاقات الدولية بالحرب الإعلامية والنفسية التي تمهد لاستعمال القوة في الأزمات الدولية(انظر إلى حسين بوقارة، مرجع سابق، ص43)

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق، ص44.

² حسين قادري، مرجع سابق، ص67.

³ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص46.

أما أنموذج نيكولا سوانستروم و مايكل يقدم من خلاله تطور النزاعات الدولية وفق هذا المخطط¹ :



يكمن أن نستنتج من خلال هذا الأنموذج الذي أراد الباحث من خلاله شرح مراحل تطور النزاعات الدولية وفق منحى بياني يقوم على متغيرين و هما الزمن حيث قسم الوحدات الزمنية إلى ثلاث مراحل : أولية و متوسط و نهائية ، أما المتغير الثاني فهو درجة النزاع حيث وضع درجات تبدأ من مرحلة الأمن المستقر ثم الأمن بعدها عدم الاستقرار وتليها نزاع مفتوح ثم أزمات و تنتهي بالحرب ، لكن الشيء الذي أضافه الباحث هنا هو تقديم الحل الذي يجب اتخاذه في كل مرحلة زمنية و كذا في كل درجة من درجات

¹ Niklas Swanstrom , Mikael .Weissman .op.cit. p7

النزاع ، يعتبر هذا الأنموذج أنموذجا عمليا لفهم مراحل تطور النزاعات إلى جانب تحديد وضعية النزاع لدى الأطراف المتنازعة مع تقديم حالة النزاع و كيفية حله .

ثانيا : أسباب النزاعات الدولية:

نجد من بين الأسباب التي تؤدي إلى النزاعات الدولية ما يلي : (الحركيات السببية) :

1. **المصلحة والشرف:** نجد أنه عند قيام دولة معينة بتصرف ما إنما يكون ذلك بناء على مصلحتها اتجاه هذه الحالة و مثال على ذلك النزاع الذي وقع بين أيسلندا وبريطانيا سنة 1958 عندما وسعت حدود مياهها الإقليمية إلى 12 ميلا بدل 4 ، اعتقد الجميع أن مصلحة البلدين تتمثل في الثروة السمكية الموجودة في هذه المنطقة خاصة أنه يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الايسلندي غير أنه بالنسبة لبريطانيا فالأمر يتعلق بسمعة وشرف بريطانيا أقوى قوة بحرية ولذا نجد أن سبب النزاع بالنسبة لأيسلندا كان اقتصاديا أما لبريطانيا فكان معنويا "الشرف والسمعة"¹ .
- وهذا ما قاله توكيديديس أن الرجال يذهبون للحرب من أجل الشرف أو بسبب الخوف أو المصلحة².
2. **القوة:** إن الدول عادة ما تنظر إلى التصرفات والأوضاع الدولية بناء على عامل هام وأساسي لبقاء الدولة وتطورها وهو عامل القوة لأن نتائج النزاعات الدولية غالبا ما تؤدي إلى التقليل من أهمية الدولة ومن قوتها والزيادة في قوة دولة أخرى³.
- وهذا ما نجده خاصة أثناء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث مسألة كسب أكبر قدر من القوة من خلال التسابق في مسألة السلاح النووي والتأثيرات في الطرف الآخر.
3. **الأمن:** نجد أن العديد من النزاعات يكون بسبب اعتقاد دول أن أمنها أصبح مهدد من طرف دول أخرى ومثال على ذلك أن احد أسباب الاجتياح السوفياتي لأفغانستان هو تأمين حدوده الجنوبية من التهديد الغربي لأنها تراه الوسيلة الأفضل للحفاظ على أمن الدولة، وهو ما اعتبر مبرر النزاعات الدولية أثناء الحرب الباردة⁴.

¹ إجلال محمد رفعت ، إبراهيم أحمد نصر الدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ص 111.

² جيمس دورتي مرجع سابق، ص193.

³ محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق، ص187.

⁴ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص39.

4. الأيديولوجية*: نظرا لوجود أيديولوجيات مختلفة ومتعددة في العالم فإن النزاعات الدولية غالبا ما تكمن أسبابها وراء رغبة الدولة في الدفاع عن أيديولوجياتها أو محاولة نشرها.

5. العدالة والمساواة: تحدث النزاعات نتيجة أن الدول تشعر بأنها مظلومة من طرف ثاني فتوفر المساواة والعدل بين أعضاء المجتمع الدولي تؤدي في النهاية إلي إزالة أسباب حدوث نزاعات مثل (معاهدة فرساي 1919)¹.

وهناك من يرى بأن هناك حركات سببية للنزاعات الدولية ومن بينها :

أ- الفرد كسبب للنزاع: حيث ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من الفكرة مفادها أن الإنسان هو السبب الرئيسي لكل أشكال الحروب والنزاعات التي عرفها البشر، وهذا بالرجوع إلى طبيعته وسلوكه، أشار هنا ويرنر ليفي في هذا المجال بتساؤله متى تجد الدوافع النفسية متنفسا لها في الحرب أو في السلام؟ "حيث يوضح كيف تترجم العوامل الإنسانية إلى صراع عنيف"².

ب- الدولة كسبب للنزاع: في هذا الجانب نجد أن الدولة هنا كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، فنجد أن هناك العديد من المدارس تناولت هذا الجانب، فنجد المدرسة الواقعية الكلاسيكية ترى أن النزاعات ما هي إلا نتيجة التضارب بين مصالح الدول في حين أن المدرسة الماركسية تركز في تحليلها للصراع الدولي على الصراع الطبقي.

ج- النظام الدولي كسبب للنزاع: حيث نجد في هذا الإطار التركيز على طبيعة النظام الدولي والفاعلين فيه وبواعث السلوك التنافسي للدولة في سعيهم لتعظيم المكاسب المتاحة خاصة الحفاظ على الأمن والحفاظ على وجودها كوحدات مستقلة في نظام دولي يتسم بالفوضى³.

إلى جانب آخر نجد أن مجموعة أخرى من الحركات السببية للنزاعات الدولية تم بنائها على أسس دراسة النزاع الدولي بصفة عامة، وهذا بالتركيز على فهم مسباته بشكل خاص من خلال التطرق إلى مجموعة من المناهج المساعدة في فهم أسباب النزاعات الدولية ونجد من بينها:

1- المنهج السيكولوجي:

*تعرف الأيديولوجية على أنها تلك المجموعة من المبادئ والمعتقدات والاستراتيجيات والفلسفات التي يؤمن بها شعب من الشعوب وتقوم وتوجه تصرفاته في الواقع العملي (انظر إلى حسين بوقارة مرج سابق، ص39)

¹ محمد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص 191.

² جيمس دورتي، مرجع سابق، ص196.

³ Pierre de senarclens , yohan ariffin, la politique international, 5 eme édition , paris : armond colin , 2006 , p 59

تتمحور الدراسات السيكولوجية لظاهرة النزاع في العلاقات الدولية على الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول:

يربط بين الميول إلى الاعتداء وبين الطبيعة البيولوجية للإنسان من خلال الاتجاه الذي يمثله "فرويد" بحيث يرجع هذا الأخير الأسباب المؤدية إلى النزاع إلى طبيعة الإنسان في التدمير وحب التسلط والسيطرة كما يميل إلى التوسع والانتقام ، كما يرى كينث والتز أن الصراعات والحروب هي نتيجة حتمية لأنانية وغباء الإنسان وسوء توجيهه لنزاعاته الذاتية¹.

الاتجاه الثاني:

ويتزعمه أصحاب النظرية الإخفاق الذين نسبوا أسباب النزاع إلى ما يسمى بعوامل الإخفاق والإحباط ، وهنا الدول تتجه إلى التصرف بشكل عدواني عندما تصاب خطتها وأهدافها بالإخفاق.

الاتجاه الثالث:

وتمثله نظرية الشخصية حيث ترجع النزاع إلى ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض القوميات بحيث أنها هي القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية.

الاتجاه الرابع:

يربط بين المعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولي من خلال تصورات سلبية تجاه دول أخرى لاتهام بعض الدول بخلق إحباط داخلي والنظر إليها بنظرة عدائية.

3-منهج سياق التسليح:

لعبت الثورة التكنولوجية دورا هاما في ارتفاع درجات التسليح في العالم منها خلق تغيرات في نظام الأمن و تحولت في الحروب من حروب تقليدية إلى حروب حديثة²

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنزاعات الدولية

في هذا المطلب سنتطرق لعناصر أساسية قبل التطرق إلى النظريات المفسرة للنزاعات الدولية و نريد تحديد أهم التصورات لهذه النزاعات من خلال ما يلي وهي:

1/ تصورات حول النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

2/ أما العنصر الثاني فهو التطرق إلى مستويات تحليل النزاعات الدولية.

¹ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 24

² Pierre de senarclens , yohan ariffin, op.cit.p72

فمن خلال هذين عنصرين تستطيع أن نفهم بشكل جلي أهم النظريات التي عملت على تفسير النزاعات الدولية.

أولاً: أهم التصورات حول النزاعات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

بعد نهاية الحرب الباردة و بداية القرن الحالي هناك 111 صراع ، 95 منها صراعات و نزاعات داخلية استدعت التدخل الخارجي أما الباقي فهي حروب ما بين الدول ، بل حتى النزاعات الداخلية تميزت بأبعادها الخارجية سواء من خلال الدور الذي تلعبه الأطراف الخارجية أو تأثير هذه النزاعات على الأمن و السلم الدوليين.¹

ويمكن أن نميز خصائص النزاعات الدولية في هذه المرحلة كما يلي:

1/ انحصار النزاعات بين الدول :

من خلال الدراسة التي قام بها والسنتين و مارغريتا سولينغ و كذا الدراسة التي قامت بها جامعة ايسالا ما بين فترة 1989 و 1997 نجد أن هناك 103 نزاع داخلي في حين 6 صنفت كنزاعات بين الدول مما يعني انحصار النزاعات الدولية لحساب النزاعات الداخلية أي تحول في طبيعة هذه التهديدات خلافا لما كان موجود خلال الحرب الباردة أين سيطرة النزاعات الدولية بشكل كبير أو نزاعات داخلية يشارك فيها احد القوى الكبرى².

وهذا ما يطرح نقاشا وتصورا حول تراجع الدول القومية في فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل تغير المشهد الدولي وتدويل الأسواق المالية وتزايد أهمية التجارة الدولية وازدياد التنافس بين الشركات القومية والشركات المتعددة الجنسيات.

2- تصاعد حدة النزاعات الدولية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت خريطة جديدة للدول و توزيع جديد لموازين القوى تمثل في قطبين بالإضافة إلي ظهور دول جديدة مكونة من خليط غير متجانس من العرقيات و الاثنيات تعايشت في ظل الظروف التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة لكن بعد نهايتها برزت هذه التناقضات أين ظهرت هذه النزاعات بشكل كبير مثل ما حدث في كونغو و رواندا و طاجاكستان .

¹ Joseph Ney , op.cit , p 158

² محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 226.

ولذلك بنيت جملة من التصورات حول النزاع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة في محاولة خلق إطار عام لفهم ظاهرة النزاع الدولي حيث برز خطابان الأول متفائل والثاني متشائم. ويمكن أن نخلص هذين الاتجاهين في الجدول التالي:

ثانيا وحدة تحليل النزاعات الدولية:

من خلال هذا العنصر أردنا توضيح مستويات تحليل النزاعات الدولية حتى نتمكن من رسم صورة عامة توضح وتفسر النزاعات الدولية.

إذا نظرنا إلى نظرية الصراع من حيث سلوك التحليل فإنه يمكننا تقسيما إلى مستويين رئيسيين : مستوى التحليل الجزئي ثم مستوى التحليل الكلي بمعنى هل نريد معرفة ظاهرة النزاع عن طريق دراسة التصرفات الإنسانية الفردية ، أو عن طريق دراسة المؤسسات والأجهزة التي تنظم حياة البشر، فنجد أن مؤيدي نظرية النخبة، ونظرية اتخاذ القرار يأخذون التصرف الإنساني الفردي كنقطة البداية في تحاليلهم ودراساتهم ، لكن علماء الاجتماع ونظرية التنظيم والاتصال والسياسة والعلاقات الدولية يعالجون النزاع على مستوى المجموعات والمؤسسات والأنظمة سواء كانت دينية أو عرقية أو دولية أو سياسية اقتصادية¹.

وأصحاب المنهج الجزئي يرون أن النزاع نابع من شخصية الإنسان ومن تصرف الفرد في محيطه الخارجي ، أما أصحاب التحليل الكلي يركزون على المشاكل الإنسانية على البنية الاجتماعية والمؤسسات التي يتكون منها النظام الداخلي والنظام الدولي².

وإذا أخذنا وحدة التحليل في النزاعات الدولية نجد أن هناك ثلاث مستويات أهمها :

- الإنسان
- الدولة
- المنظومة الدولية.

*الإنسان كوحدة لتحليل النزاعات الدولية:

لأن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها ، فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان هذا ما يؤكده أرنولد وولفر³ بأن الاستقزاز إنما يقع

¹ حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 22.

² جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 51.

³ جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 141

للإنسان وليس للدولة ، فأهمية صدام حسين في الحروب التي وقعت في الخليج أو ما قام به هتلر أو نابليون من حروب كان لها تأثير في النزاعات و لهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم و الظروف المحيطة بهم¹.

* الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية :

في هذا المستوي يرى بأن الدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة ، حيث تري بأن الإنسان بدون دولته لا دور له و لا يملك سلطة التصرف و بتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية و يقدمون العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات و الدول هي التي كانت السبب في النزاعات و الحروب²

* النظام الدولي كوحدة لتحليل النزاعات الدولية :

يرى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى³ ، و هنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الآخر على التفاعل داخل هذا النظام و هنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول و مدى ميلها إلى الحرب مثل نظام ثنائي القطبية أو أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب فمثلا نظام ثنائي القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد أي أن طبيعة النظام تمكن من معرفة السلوك التنافسي للدول⁴.

إن تحليل النزاعات الدولية تتطلب الاهتمام بمختلف الوحدات المذكورة ففي نزاع نجد أن الدولة هي الأساس بينما في نزاع نجد الفرد أو النظام الدولي و من هنا تتبع أهمية كل هذه المستويات .

و يمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية في النزاعات الدولية كمايلي :

- الواقعية الجديدة التي ترى بأن النظام الدولي يقوم على عنصر أساسي و هي الفوضوية و الذي يحتم على الدول اتخاذ سلوك لا يخرج عن إطار التصادم كما يراه كينث و التز* .

¹ Pierre senarclens, op.cit.p 53

² جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 52

³ حسين بوقارة ، مرجع سابق ، ص 30

⁴ جوزيف ناي ، مرجع سابق ، ص 53

* الواقعية الجديدة تسعى لتفسير المحصلات الدولية مثل احتمالات نشوب الحروب الكبرى وإمكانية التعاون الدولي ، أما الواقعية الكلاسيكية الجديدة تسعى لتفسير استراتيجيات السياسة الخارجية للدول منفردة (انظر حشاني فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص39).

- المقاربة الليبرالية الجديدة و التي تقوم على ما يعرف بإفتراضات نظرية السلام الديمقراطي أي أن هناك روابط قائمة بين الديمقراطية كإطار تنظيمي داخلي و السلام في المحيط الخارجي ، حيث ترى بأن النزاعات تحدث بفعل وجود دول تفتقر للممارسات الديمقراطية "نظم تسلطية" و لا توجد بين الدول الديمقراطية حسب رأي كل من بروس روسات Brusse Russet.

و هناك بعض المقاربات النظرية التي قامت بتفسير الظاهرة التنازعية و من بينها :

مقاربة الدول الفاشلة :

قبل التطرق لمقاربة نظرية الدولة الفاشلة يتعين لنا في المقام الأول تقديم مفهوم الدولة الفاشلة Failed State ، حيث تم ربط هذا المصطلح بعد نهاية الحرب الباردة خاصة بالحالة الصومالية وكذا كل من ليبيريا ورواندا وهايتي وكذا الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها ، حيث أطلق من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لوصف بعض الدول التي بات فشلها في القيام بوظائفها الأساسية وكذا الحفاظ على الأمن الدوليين¹. ويمكن أن نحصر بعض التعريفات التي قدمت للدولة الفاشلة حيث لا يوجد إجماع حول وضع مفهوم محدد له ، فمعهد Strategic Assesment عرف الدولة الفاشلة بأنها الدولة غير القادرة على تسيير تحديات النزاعات الأمنية العشائرية ، القبلية والدينية مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون².

أما رونالد زيميرمان Roland Zimmerman فيرى أن الدولة الفاشلة هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون³.

ويمكن أن يقع خلط هنا بين مفهومين الأول الدولة الفاشلة والدولة الضعيفة Soft state or Weak state . فالدولة الضعيفة استخدام هذه لمصطلح من طرف قونار ميردال Gunnar Myrdal . مشيرا للدول الأفريقية حديثة الاستقلال بسبب صعوبة انسجامها مع العالم وعدم استقرار وحدتها الوطنية وغياب نمو اقتصادي حقيقي⁴ ، وبالتالي يمكن الفصل بينهما في إطار التأثير على الأمن الدولي من جهة وكذا تزامنية المصطلح مع الظروف الدولية فكل مصطلح ارتبط بفترة زمنية معينة لها خصوصياتها ومركباتها لذا نجد أن الفرق يكمن في البعد الضمني لتعريف كل مصطلح .

¹ Gerard kreijin; state failure , UK: martinus nijhoff publishers , 2004 , p 41 .

² Maurice Ronai , claire d'etude stratégique no 20 2 eme édition , 1997 obtenu par : www.cirpes.net/pdf le 22.03.2009

³ Robert Schutte , la sécurité humaine et l'état fragile (tra: antonio durnsteriner) – Human security journal .Feb 2007. Obtenir :www.peace centre .science po.fr/pdf le 22.03.2009

⁴ Serge Sur , les états défailants . obtenir par www.Mmnfuler.org/loco/p578 le 23/03/2009 .

أما الدولة المنهارة *The collapses State* هي الدولة التي زالت أو انهارت كلية أجهزتها الدولتية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية كالحروب الأهلية مثل يوغسلافيا سابقا¹. ويقوم "صندوق دعم السلام" سنويا بإصدار تقرير حول الدول الفاشلة وفق مؤشرات محددة منها الاجتماعية وكذا الاقتصادية والسياسية حيث يضع ترتيب هذه الدول وفق هذه المؤشرات حسب درجة الإنكشافية لكل دولة .

ولهذا جاءت هذه المقاربة النظرية في محاولة منها لفهم ورصد النزاعات الدولية التي يستهدفها عالم ما بعد الحرب الباردة حيث أكد **مارتن فان كريفيلد Martin van Creveld** أنه هنالك تحول في مفهوم الحرب يختلف عن الطرح الذي قدمه كلزوفيتش حيث اعتبرها امتداد للسياسة بوسائل أخرى وبالتالي فإن الحروب هي سبب انهيار الدولة²، واعتبرها كالفى هولستي أن الصراعات ستأخذ أشكالاً أخرى أو كما يسمى بـ "حروب الشعوب"، حيث لها جملة من الخصائص منها :

- أن هذه الحروب لم تعد ما بين دولتية *Interétatique* وعندما تأخذ هذا الشكل فإننا نكون بصدد الحديث عن الدول الصغرى³.
- غياب حملات عسكرية نظامية بل جهات أخرى تقود هذه العمليات العسكرية⁴.
- تكون للشعوب قابلية للعنف والتطرف وهذا ما تعبر عنه الأرقام بازدياد الحروب الداخلية ذات أبعاد اثنيه وعرقية ودينيه بعد نهاية الحرب الباردة .

وفي السياق ذاته يذهب **بيار هسنر Pierre Hassner** إلى أن السمة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي مواجهات ما تحت دولتية " الحروب الأهلية " والجريمة عبر الوطنية ونجد أن هذا النوع من الحروب يؤثر بشكل كبير على العلاقات ما بين الدول خاصة في ظل تنامي تجارة الأسلحة وشبكات الجريمة والجماعات الإرهابية والهجرة السرية⁵.

ولذلك يرى بأن عالم ما بعد الحرب الباردة أو عالم ما بعد واستقاليا يتميز بما يلي :

- أ- الدولة لم تعد تتحكم في استخدام العنف الشرعي وبذلك تمثل التهديد الأول لمواطنيها .
- ب- تحول في مفهوم الأمن والذي سنتطرق إليه في المباحث القادمة .

¹ Kathia ,légare, les états défailants dans la filients terroriste. Obtenir par : [www. Hei .ulaval.com /document](http://www.Hei.ulaval.com/document) . le 12.03.2009

² Maurice Ronai , op .cit

³ Jean Jacques Roche , *Théories des relations international* , 5 eme édition Paris ;Montchrestien ;2004 . p 109

⁴ Charles Philippe David , Jean Jacques Roche, *théorie de la sécurité international*, Paris Montchrestien , 2002 . p 120

⁵ Pierre hassner , op.cit

مقاربة المدرسة الحضارية:

تهتم بالصراعات العرقية والقبلية من حيث هي مقدمة لصراعات أطرافها الحضارات المختلفة ولذلك تركز على وحدة الحضارة الغربية ومكافحة التحديات الثقافية في الدول الغربية وإقامة تحالفات مع الحضارات الضعيفة لمواجهة الحضارات المنافسة وبينها صموئيل هنتغتون Samuel Huntington نظريته على أن المصدر الأساسي للنزاعات المستقبلية سيكون مصدرا ثقافيا¹ ، حيث ستحدث النزاعات في السياسة الدولية بين أمم وحضارات مختلفة ستكون الخطوط الفاصلة بين الحضارات خطوط المعارك المستقبلية خصوصا الحضارة الغربية والحضارتين الإسلامية والكونفوشيسية ولذلك على الدول الغربية أن تدعم قيمتها الثقافية المتعلقة بالديمقراطية والليبرالية كقيم عالمية للحفاظ على هيمنتها مع احتفاظها بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحها².

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن ، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 2004 ، ص 182

² عباس أبو شامة عبد المحمود ، التخطيط الأمني لمواجهة عصر العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية ، 2006، ص 88

المبحث الثاني: الإطار النظري المفاهيمي للأمن:

لم يكن الحقل الدراسات الأمنية بمعزل عن حركية التطور التي عرفتھا النزاعات الدولية ، فلقد ارتبط موضوع الأمن بالنزاعات الدولية بشكل أساسي ، خاصة و أن الواحد يؤثر في الآخر .
فمفهوم الأمن عرف تحولات خاصة بعد نهاية الحرب الباردة أين أنتقل التركيز من أمن الدولة إلى أمن الأفراد أو ما أصبح يعرف بالأمن الإنساني ، هذه التحولات لم تكن مقتصرة على الجانب المفاهيمي بل مست كذلك الجانب التنظيري و هذا ما أردنا التطرق إليه فيما هذا المبحث من خلال العناصر التالية :

1- التحول في مفهوم الأمن .

2- مفهوم الأمن الإنساني.

3- المقاربات النظرية للأمن .

المطلب الأول: تحول في مفهوم الأمن

عرف المشهد الدولي تغير المفاهيم في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة حيث يعد التحول في مفهوم الأمن نتيجة منطقية لجملة من التغيرات منها:

1- لم يعد التأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية بل أصبح هناك فواعل دوليين من غير الدول كالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية.
2- تحول في مصادر التهديد للدولة حيث لم يعد العدو الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد بل أصبحت مصادر مختلفة تمثل تهديدا غير تقليدي كالهجرة السرية، الأمراض المعدية ، المخدرات ، الإرهاب ، الجريمة المنظمة حتى التهديدات البيئية مثل الاحتباس الحراري وغيرها.

3- كذلك حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذا تحول الصراع من بين الدول إلى الصراع داخل الدول و بين الأفراد و الجماعات ، حيث أن 66 % من النزاعات كانت داخلية خلال فترة 1989-1998¹ وأغلب الضحايا تلك النزاعات هم من النساء والأطفال.

فالأمن مفهوم ليس بالجديد بل ارتبط بوجود الإنسان على هذه الأرض ويمكن أن نستدل بالآية الكريمة من سورة قريش "و آمنهم من خوف"².

ارتبط الأمن بالنزاعات الدولية، بل هناك من اعتبره أحد مسببات النزاعات الدولية، وهذا ما يدفعنا إلى التطرق إلى هذا العنصر من أجل فهم دقيق للترابطية بين الأمن والنزاعات الدولية من جهة وتبيان التطور الذي يعرفه هذا المصطلح من جهة أخرى خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

¹ Charles Philippe David , théories de la sécurité : Paris : Montchrestien , 2002 , P 120

(²) آية رقم 4 من سورة قريش ، القرآن الكريم ، ص 206

أما الدلالة اللغوية للأمن :ويعني السلامة ويقال أمن بمعنى سلم ،وأمنَ البلد يعني اطمئن به أهله،ومن خلال الآية السابقة نجد أنه في حالة الأمن يمارس الإنسان نشاطه العادي، أما مصطلح الأمن القومي فهو دلالة على سلامة المكان أي أنه المكان الذي يستقر فيه جمع من الناس، حيث ارتبط ظهور هذا المصطلح مع ظهور الدولة القومية (ق16-17م) وهذا المصطلح مازال يتغير ويضاف له تعريفات وعناصر جديدة ،حيث استخدم هذا المصطلح بشكل رسمي مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947 عندما انشأ الأمريكيون هيئة رسمية سميت "مجلس الأمن الوطني الأمريكي" الذي يهتم بكل المسائل الأمنية¹.

ويرى عبد الكريم نافع أن الأمن : "هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل"². من خل هذا التعريف نجد أن الباحث حاول إعطاء تعريف إجرائي و تعريف اصطلاحي للأمن أين ركز على نقطة أساسية و هي "الاطمئنان " كشعور يستطيع من خلاله الإنسان ممارسة حياته العادية. و هذا ما ذهب إليه والفر أرنولد A Wolfers في تعريفه للأمن "بأنه غياب التهديد ضد القيم المكتسبة " و المقصود هنا بالقيم المكتسبة كما الحرية التي يتمتع بها الأفراد داخل دولتهم و حرياتهم الشخصية و حقوقهم الأساسية".

فمفهوم الأمن عند "A . Wolfers هو " غياب التهديد ضد القيم المكتسبة"³.

و هناك نوعين من الأمن و هما :

الأمن اللين Soft security : يعني التهديدات غير المباشرة أو التهديدات غير العسكرية مثل عدم الاستقرار، التطرف ، الإرهاب، المخدرات ، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة.
الأمن الصلب hard security : التهديدات المباشرة أي العسكرية.

¹التجمعات دون الإقليمية لاستكشاف المتغيرات الجديدة مأخوذ من موقع www.nokoran.com

² معمر بوزنادة ،مرجع سابق ص 15 .

* تتص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق على أنه يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحكيم والوساطة والتسوية القضائية أو يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي تقع عليها اختيارهم (معمر بوزنادة ، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ،ص64)

³ dario battistella ; op.cit , p 461

ويرى الأستاذ الغنيمي أن المفهوم الواسع للأمن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي ولذا يمس أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة¹.

ف نجد في هذا التعريف أن الأستاذ الغنيمي ركز على التعريف التقليدي للأمن من خلال التركيز على مسألة ضمان الاستقلال السياسي للدولة ، فهذا التعريف غيرها كافي في الوقت الحالي .

ويميز بعض الباحثين بين فكرة الأمن الانفرادي لكل دولة، وهو ما يطلق عليه الأمن القومي وبين فكرة الأمن الدولي التي تتسع للمجتمع الدولي بأسره حيث يمكن أن يتوافقا ويمكن أن يتعارضوا، كما يبرر مفهوم الأمن الإقليمي أي فكرة أمن مجموعة من الدول تجمعها رقعة جغرافية معينة².

أما باري بوزان Barry Busan فيعرف الأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغيرات التي تعتبرها معادية"³.

كما يضيف تعريف آخر للأمن القومي " بأنه قدرة الدول على الحفاظ هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"⁴.

أما دائرة المعارف البريطانية تعرف الأمن: " حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية"، أما هنري كيسنجر فيعرفه "تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في الوجود"
أما وزير الدفاع الأمريكي "روبرت مكنمارا" في كتابه "جوهر الأمن": "إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة .. إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو في المستقبل" بحيث أصبح الأمن هو العمود الفقري في سياسة أي دولة و هو مبرر وجود أي دولة⁵.

¹ معمر بوزنادة ، مرجع سابق ، ص 16

² عمار حجار ، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير ، (جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية) ، 2002 ، ص 34

³ عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر: المكتبة المصرية، 2005، ص 13

⁴ dario battistella ; op.cit , p 463

⁵ محمد نعمان بلال ، الإستراتيجية و الدبلوماسية ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 2004 ، ص 94

من خلال تعريف "روبرت مكنمارا" نجد أنه حاول إعطاء أبعاد أشمل للأمن بعيدا عن النظرة التقليدية ، حيث اعتبر الأمن مرادف للتنمية في جميع مجالاتها لأنه بضمان التنمية تستطيع أن تحقق الاستقرار في جميع الميادين و تحقيق تطور إلى الأمام .

أما زكريا حسين حيث فيعرف الأمن " القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الخارج والداخل وفي السلم والحرب مع استمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة"¹.

أما بطرس غالي فيرى أن "مفهوم الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي، ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"².

والتر ليبمان **walter lippman** : يعرف الأمن "بأنه يهدف إلى إبعاد الخطر والاستعداد للتضحية بالقيم الأساسية إذا ما أرادت الدولة أن تتجنب الحرب"³.

و أول ما استخدم مصطلح الأمن بشكل قانوني موثق كان في ميثاق الأمم المتحدة من المادة الأولى على أن من مقاصد الأمم المتحدة "حفظ السلم والأمن الدولي"⁴ ، كما تم تعريفه "بأنه الجهد اليومي المنظم الذي يصدره عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو أضرار بتلك الأنشطة".

ويتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز⁵:

1. إدراك التهديدات سواء الخارجية أو الداخلية.
2. رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة.
3. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة القادرة على التصدي لهذه التهديدات

4. إعداد سيناريوهات واتخاذ الإجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها.

¹ زكريا حسين، الأمن القومي، القاهرة :أكاديمية ناصر العسكرية، 2007، ص10

² مرجع نفسه ، ص 11

³ جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 414

⁴ الأمن مأخوذ من موقع www.un.org/arabic/security بتاريخ 21.03.2003

⁵ زكريا حسين، مرجع سابق، ص13

إذا رأينا المقاربة التقليدية الواقعية للأمن حيث تم اختزاله في مجال عسكري فقط حيث اعتبروا الأمن كجزئية اشتقت وارتبطت بالقوة ، لكن وجد هناك اختلاف في مفهوم الأمن خاصة لدول الجنوب "العالم الثالث" وهذا ما أثبتته الدراسة التي قدمها محمد أيوب حيث لاحظ اختلاف في المسائل الأمنية بين الدول النامية والمتقدمة¹. حيث نجد أن المشاكل الأمنية في العالم الثالث تأتي من الدول المجاورة مما يخلق العديد من المشاكل داخل الدول أو إلى صراعات ما بين الدول.

و يمكن أن نستعرض تصوران للأمن⁽²⁾:

التصور السلبي: يرى الأمن أولاً وقبل كل شيء كغياب للتهديد والحل يتضمن في إزالة التهديد المعني أو تحصين الدفاعات.

التصور الإيجابي:

* أحسن طريقة للبحث عن الأمن غالباً ما تكون طمأنة الذين يرتابون.

* الأمن لا يعني فقط إزالة التهديد المحقق والعمل على معالجة مصادر الأمن

ولهذا أخذ الأمن أبعاد أخرى في ظل التحولات التي عرفها ويعرفها العالم خاصة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة

وللأمن أربع مستويات³ :

الأول : أمن الفرد ضد أي خطر.

الثاني: أمن الوطن "الأمن الوطني" ضد أي تهديدات داخلية أو خارجية.

الثالث: الأمن الجماعي يعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على مواجهة التهديدات المشتركة.

الرابع: الأمن الدولي وتتولاه المنظمات الدولية "الأمم المتحدة".

و سنقدم تعريف للأمن القومي في إطار توضيح المفاهيم المتعلقة بالأمن

تعريف الأمن القومي: "هو الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير

المباشر"⁴.

¹ عنتر عبد النور ، مرجع سابق ، ص15.

² مرجع نفسه ، ص18.

³ زكريا حسين، مرجع سابق، ص14

⁴Dario battistela , op.cit.p 465

فمفهوم الأمن القومي ارتبط خاصة في ظل التسلح النووي بأمن الدولة أو مجموعة من الدول ، وأصبح مرتبط بقدره المجتمع البشري على تطوير مظاهر الصراع.

وتطور مفهوم الأمن الوطني حيث ظهر في ق 19 أين ارتبط بالدول الاستعمارية الكبرى ونشوء مفهوم الأمن الاستعماري ثم تطور هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية عندما استخدمته الوم أ عند حصولها على السلاح النووي¹، أين تم الربط بين مسائل الأمن والاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، ثم عرف توسعا مع التطور الحاصل في الاتصال وتطور التحريات وتشابك المصالح.

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتعرف الأمن الوطني "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية و صيانة سيادتها ذاتيا انطلاقا من قدراتها الدفاعية"².

يرى بوزان **Busan** أن الأمن القومي يرتبط بالمعطين رئيسيين التهديدات و الانكشافات يقول إنه لما تكون للمرء فكرة عن طبيعة التهديدات و الانكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه عندها يمكن أن يعطي معني للأمن القومي كمشكلة سياسية فالأمن يعكس عمل التهديدات والانكشافات سويا، أنه يمكن سياسة الأمن القومي إما أن "تتجه نحو الداخل لتخفيض من انكشافات الدولة نفسها وإما نحو الخارج لتتخفيض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره"³.

ونجد أن التهديدات من الصعب التمييز الخطير منها وتلك التي تظهر كنتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية.

وإذا أخذنا الحالة الأمنية في دول الجنوب نجد أن المفهوم التقليدي ضمن المقاربات التقليدية للأمن القومي قد تغيرت ، وهذا ما نجده في الدراسة التي قام بها الباحث الفلسطيني يزيد صايغ حول الدول النامية أين وضع أبعاد موسعة للأمن بما فيها القيم الوطنية ، البقاء والوحدة الترابية، سلامة السكان والمجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي نجد أن التهديدات العسكرية ليست هي الوحيدة فقط بل أصبحت تمثل غير العسكرية .

و هناك من يري أن الأمن القومي يقوم وفق قاعدة السيولة في الأوضاع و المواقف fluidity of situation or position أي حسب الظروف التي فيها الدولة إلي جانب المبادئ التي تعمل فيها⁴.

¹ محمد غربي، "الدفاع والأمن"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 3، 2008، ص12

² مرجع نفسه ، ص 13

³ عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص16

⁴ محمد نعمان بلال ، مرجع سابق ، ص 89

وهنا وضع بوزان **Busons** أربعة أبعاد أساسية للأمن¹:

الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية.

الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي الدول ، نظم الحكومات الأيديولوجيات التي يستمدتها

من شرعيتها.

الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ والوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل

دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة

والهوية الوطنية والدينية في ظل الانكشافات التي تهدد هوية المجتمعات.

الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني وتتداخل هذه العناصر في

نقاط مركزية تؤثر في الإشكالية الأمنية.

هناك من يعتبر البعد السكاني في أحد مكونات الأمن القومي مثل **صمويل هنتغتون** حيث يرى بأن

النمو السكاني عن طريق الهجرة و ما تخلفه من إفرازات بالإضافة إلي أبعاد أخرى للأمن كالأمن المائي

والأمن الغذائي².

و هناك من يضع الأمن الصحي من بين أهم أبعاد الأمن حيث ما تفرزه الأمراض مثل السيدا الذي

يخلف 40 مليون شخص مصاب و حوالي 2.5 مليون شخص يموتون به و كذا جنون البقر و أنفلونزا ا

الطيور كلها تهدد حياة البشر و بالتالي يعتبر الأمن الصحي من بين أهم الأبعاد الأساسية للأمن³.

2/ مفهوم الأمن الجماعي: كان الأمن الجماعي هو المحرك الأساسي في خلق و بناء المنظمات

الدولية باعتبارها الحل الوسط بين الفوضى الدولية وبين الحكومات العالمية.

ويرى البعض أن الأمن الجماعي مبدأ ذو شقين⁴:

الأول: يتضمن التهيئة الجماعية للتدابير الوقائية التي تسبق العدوان ،وقد تحول دون وقوعه

الثاني: التدخل الجماعي في شكل مؤيدات جزائية تفرض على المعتدي لوقف اعتدائه

ونجد أن الأمن الجماعي ارتبط بفكرة العدوان أي يهدف لمعاقبة أي دولة تلجأ لاستخدام القوة بشكل غير

مشروع في تعاملها مع الآخرين .

¹ Dario battistela ; op.cit .p 479

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ، ص17

³ Paul D Williams , security studies, new York : routledge , 2008 , p 200

⁴ معمر بوزنادة ، مرجع سابق، ص21

ويمكن تلخيص الافتراضات التي قوم عليها الأمن الجماعي بما يلي¹:

1. في حالة قيام حرب أو صراع مسلح يتم اتفاق دولي على تحديد الطرف المعتدي واتخاذ إجراء جماعي وسريع ضده قبل أن يتسع نطاقه.
2. كل دولة ملزمة بمقاومة العدوان بغض النظر عن المصالح والصفقات .
3. إتاحة قدر من الحرية والمرونة للدول في اختيار إجراءات مواجهة العدو.
4. إدراك الدولة المعتدية أنها ستعرض لمقاومة أقوى منها.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الإنساني

إن الملاحظ اليوم بالتأكيد يسجل أن تحول الأمن نحو المجالين الاقتصادي والاجتماعي، أبرز فواعل جدد كالبنوك المركزية والتجارة ، مؤسسات المجتمع المدني ومجموعة من الشبكات الخاصة التي كانت تعمل سابقا في ظل الدولة، يضاف إليهم الفاعلين الخواص والشركات المتعددة الجنسية وكذا المتدخلون في الأسواق المالية وعلب التفكير وأصبحنا نتكلم عن خصخصة الأمن، ولهذا نتناول تحول الأمن ضمن ثلاثة عناصر أساسية وهي²:

- 1) تحول في الفواعل في حقل العلاقات الدولية و كذا مصدر التهديدات والأخطار .
- 2) كثافة وتسارع التدفقات الفوق قومية والتحت قومية (طبيعة التهديدات والأخطار).
- 3) التحول في الوسائل والأدوات.

كما أن المقصود بالفاعل في العلاقات الدولية كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا على المسرح الدولي ، وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرار ما أو الإتيان بفعل، وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.

هذا من جهة و من جهة أخرى حدث تحول في مصادر التهديد للأمن :

- من حيث المصدر : التهديد الخارجي / التهديد الداخلي.
- من حيث النوعية : مصادر رئيسية / مصادر ثانوية.

¹ أنور ماجد العشقي ، الإستراتيجية الأمنية العربية و مواجهة العولمة ، الرياض : جامعة نايف للعلوم ، 2006 ، ص 197

² مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات والأمنية في المتوسط"، مجلة العالم الاستراتيجي ، العدد 3، ماي 2008 ، ص 8.

بالإضافة إلى المتغيرات فهناك متغيرات مرتبطة بالصراعات الاثنية و أخرى بحقوق الإنسان و أخرى بالإستراتيجية الأمنية للدول بشكل عام و بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.¹

من خلال ما سبق أردنا أن استعراض التحولات على صعيد العلاقات الدولية قبل التطرق إلي تحديد مفهوم الأمن الإنساني.

لهذا عرف مفهوم الأمن الإنساني بشكل أوسع في فترة ما بعد الحرب الباردة سنة 1994 من خلال تقرير التنمية البشرية، غير أن هذا المفهوم وجد من قبل ففي عام 1966 طرح بلاتز W.E. BLATZ رؤيته حول الأمن الفردي Individual Security Theory في كتابه بعنوان الأمن الإنساني : بعض التأملات²: 'Human Security، Some Reflections' ، حيث ربط بين أمن الدولة بأمن الأفراد ، غير أن طرحه لم يلقى جدلا كثيرا ، كما سبق وأشرنا أن مسألة الأمن كانت مرتبطة في فترة الحرب الباردة بمنطق أمن الدولة ومحاولة تجنب حرب نووية ، غير أنه بعد نهاية الحرب الباردة تحول هذا الاهتمام إلى الأفراد في ظل تحول مصادر التهديد وقطاعات التهديد الأمني .

ونجد أن العلاقة بين الأمن الإنساني أخذت أبعادا أخرى في ظل التداخل في إطار المفاهيم أي وجدت تقاطعات وعلاقات مع مفهوم التدخل الإنساني والتنمية البشرية والحكم الراشد ،حقوق الإنسان إلى جانب التركيز في الوقت الحالي على الأبعاد الإنسانية في رسم واتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والأمنية وهذا ما يعكس تطور المفهوم على المستوى الأكبر وهذا ما أردنا توضيحه في المطلب السابق من خلال عرضنا لأهم التحولات في مفهوم الأمن لمختلف المقاربات الأمنية³ .

من جهة أخرى نجد أن مفهوم الأمن الإنساني أصبح له أبعاد على المستوى الإجرائي والتطبيقي من خلال الالتزام بالأمن الإنساني كأساس للسياسات الداخلية والخارجية سواء للدول أو للفواعل الدولية الأخرى كما جاء في الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي واليابان وكذا المنظمات غير الحكومية والمبادرة الإفريقية للأمن الإنساني .

إذا عدنا إلى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة نجد أنها تقدم تعريف لمفهوم الأمن الإنساني الذي سبق و إن نشأ و تطور مع المفكر Pnud ، فالأمن الإنساني حسب الأمم المتحدة يقوم في جوهره على الفرد إذ يُعنا بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة

¹ محمد نعمان بلال ، مرجع سابق ، ص 96

² خديجة عرفة محمد " مفهوم الأمن الإنساني " مأخوذة من موقع مجلة التجديد العربي www.arabeditor nevd .com بتاريخ: 2009/03/02 .

³ Barbara Von Tigerstrom , Human security and international law , Oregon : hart publishing ,

على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مع البحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول¹ ونستخلص من خلال تعريفها أن مفهوم الأمن الإنساني يقوم :

- ◆ الفرد أو الإنسان هو جوهر الأمن .
- ◆ أمن الأفراد يرتبط بأمن الدول "بقاء المفهوم الواقعي مسيطر " .
- ◆ إيجاد آليات ومؤسسات جديدة تعمل على ضمان الأمن .

إلى جانب النقاط التي جاءت في التقرير يمكن أن نرى للأمن الإنساني نقطتين يرتكز عليهما وهما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، إلى جانب ذلك هناك العناصر التالية² :

- ◆ تهديدات من الدولة "التعذيب والملاحقات وكبت الحريات " .
- ◆ تهديدات من جماعات أخرى " التوتر العرقي" .
- ◆ تهديدات من أفراد وعصابات "الجريمة" .
- ◆ تهديدات ضد المرأة والأطفال .
- ◆ تهديدات تمس النفس البشرية " المخدرات " .

لهذا أردنا أن نقدم تصورات شاملة التي يقوم عليها الأمن الإنساني بالإضافة إلى تقسيم الأمن الإنساني حسب البلدان الغنية والفقيرة وربط الأمن الإنساني بالتنمية البشرية .

و في الأخير حاول صندوق الأمم المتحدة أن يعطى تعريف للأمن الإنساني حيث يعرفه "هو التحرر من التهديدات التي تتعرض لها القيم الإنسانية"³ .

ولكن وقع الجدل حول تحديد معنى القيم الإنسانية التي تتعرض للتهديد ، حيث وضعت ثلاثة

تعاريف :

- 1- هل هي للحفاظ على الحياة .
- 2- أم الحفاظ على الحياة والحرية .
- 3- أم ضمان الكرامة الإنسانية .

حيث يذهب البرنامج للأمم المتحدة الإنمائي إلى تبني المفهوم الثاني ، ولهذا وجد تباين في تحديد

أبعاد الأمن الإنساني كما يلي⁴

وفقا للتعريف الأول :

¹ تقرير التنمية البشرية 2004 للأمم المتحدة مأخوذ من موقع : www.un.org/dudp/pdf 22.03.2009

² نضال عبود " مفهوم الأمن الإنساني " حوار المتمدن ، العدد 1576 www.ahewar.org بتاريخ 2009/03/04

³ صندوق الإنمائي للأمم المتحدة " الأمن الإنساني " / www.undp.org/arabic index human security hm بتاريخ

2009/03/04

⁴ صندوق الإنمائي للأمم المتحدة مرجع سابق

تشمل أبعاد الأمن الإنساني التحرر من الخوف الناتج عن استخدام القوة المسلحة وارتباطها بالإرهاب والحروب الأهلية .

أما التعريف الثاني فيشتمل أبعاد الأمن الإنساني من خلال التحرر من الحاجة والخوف معا لمواجهة التهديدات الناجمة عن الفقر والجوع وغياب الرعاية الصحية وكذا الصراعات .
أما الثالث : يعطي بعدا آخر وهو ضمان الكرامة الإنسانية بتوسيع نطاق الحريات المتاحة للبشر بضمن التعليم وحرية التعبير وكذا محاربة التعذيب والمعاملة السيئة¹.

وإذا أخذنا الرؤية اليابانية* للأمن الإنساني فإننا نجد تركيزا على البعد التنموي للمفهوم بحيث ركزت على البعد الاقتصادي من خلال تقديم المساهمة المالية لمشروعات تنموية تهدف إلى مساعدة الأفراد، إذ نرى بأن الأمن الإنساني يمكن تحقيقه عندما يعيش الأفراد حياة متحررين فيها من كل من الحاجة والخوف بالإضافة إلى التهديدات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان وقضايا اللاجئين والفقر وانتشار المخدرات و السيدا ولكن بعد أحداث 11 سبتمبر لوحظ توجه في الخطاب الرسمي الياباني نحو إدراج الإرهاب الدولي ضمن مصادر تهديد الأمن الإنساني.

ونجد أن اليابان ربطت بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم المسؤولية الإنسانية ، وحسب التصور الياباني فإن معنى هذه الأخيرة هو أن الكل عليه أن يساهم في تحقيق الأمن الإنساني ، وهذا ما انعكس من خلال إنشاء اليابان لصندوق الأمن الإنساني للأمم المتحدة وتمويل أنشطته** ، إلى جانب ضرورة خلق حوار عالمي يساهم في وضع إدراك بأبعاد مصادر تهديد الأمن الإنساني².

حيث أصدرت لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة تقرير في 1 ماي 2003 بعنوان الأمن الإنساني الآن Human Security Now³ حيث قسم إلى ثمانية أقسام وهي الأمن الإنساني ، أمن الأفراد أثناء النزاعات المسلحة ، أمن الأفراد أثناء الهجرة ، التعافي من النزاعات المسلحة وسبل تحقيق الأمن الاقتصادي وطرق تحقيق الأمن الإنساني إلى جانب طرح المبادرة العالمية للأمن الإنساني Global Initiative For Human Security تتعلق بحماية الأفراد في أوقات الأزمات والصراعات غير أنها تطرح خطة محددة للعمل بل هي مجموعة من المبادئ العامة في الأصل .

¹ صندوق الإنمائي للأمم المتحدة مرجع سابق.

* جاء أول طرح ياباني لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1998 في عهد رئيس الوزراء كيوزي أو باتشي أثناء قيامه بجولة في بعض الدول الآسيوية بعد الأزمة المالية أثنائها أعلن عن مفهوم الإنساني كعنصر أساسي في السياسة الخارجية اليابانية ، ضمن اقتراح جديد HUMAN CENTERED CENTURY .

** كما أنشئت كذلك لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة في سنة 2001 .

² خديجة بن عرفة ، مرجع سابق

³ مرجع نفسه

و يمكن أن نلخص مفهوم الأمن الإنساني وفق نقطتين¹:

1-يعني الأمان من التهديدات المزمنة مثل المجاعة والأوبئة والقمع السياسي.

2-الحماية من انقطاع مؤذ أو ضار في أنماط الحياة اليومية.

ومن هنا يعرف الأمن الإنساني بأنه "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة".

ويقصد بالأمن الإنساني صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية ،وأن تضمن ممارسة لحقوقه الأساسية وكحقيقة يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية ، سيادة القانون، الحكم الراشد ، العدالة الاجتماعية، والأمن الإنساني ليس دفاعيا فهو يتحقق بوسائل غير عسكرية بمعنى "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية الإنسانية المستدامة"² وهنا نجد أن مفهوم الأمن الإنساني يتضمن تصورا حول كيفية تحقيق الأمن.

بل يذهب إلي ابعد من ذلك في ربط بين الأمن الإنساني و امن الدولة، فمفهوم الأمن الإنساني يحدث تمييزا بين أمن الدول وأمن الأشخاص على أساس أن الأول لا يحقق الثاني: إن الأمن الإنساني لا يحل محل الأمن القومي للدولة وإنما يعتبر أن امن هذه الأخيرة ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لضمان أمن الأفراد³.

ويضيف تقرير التنمية البشرية سنة 1994 سبع أبعاد للأمن الإنساني⁴:

- * أمن اقتصادي: يتحقق الأمن الإنساني من خلال التحرر من البطالة والفقر .
- * أمن غذائي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال التحرر من الجوع .
- * أمن صحي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال حصول على الرعاية الصحية المناسبة وتحققها لجميع أفراد الشعب الواحد .
- * أمن بيئي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال التعامل الصحيح والسليم هو البيئة الطبيعية للإنسان لا تؤدي إلى اضطرابات بيئية تؤذي السكان .
- * أمن اجتماعي : يتحقق الأمن الإنساني من خلال تحقيق الوفاق ما بين الجماعات المتعددة في المجتمع واحترام المجتمع لحرية الفرد .
- * أمن شخصي: يتحقق الأمن الإنساني من خلال التقليل من تهديد الجريمة على الإنسان .
- * أمن في مواجهة الدولة : يتحقق الأمن الإنساني من خلال توقف الدولة عن مصادر الحقوق المدنية والطبيعية لمواطنيها وإهدار الحقوق الأساسية لهم .

¹ Jacque fontanel, *globalisation econmique et sécurité internationale*, Alger : OPU,2005.p 9

² عبد النور بن عنتر ،مرجع سابق ، ص 29.

³ مرجع نفسه ، ص 30.

⁴ صندوق الإنمائي للأمم المتحدة ، مرجع سابق

وبتالي نجد أن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة ركز على الأبعاد للأمن وإدراجها في نطاق ترابطي لمفهوم الأمن الإنساني .

أما الرؤية الأوروبية لمفهوم الأمن الإنساني من خلال طرح إستراتيجية لتحقيق الأمن الإنساني في ماي 2005 A Human Security Doctrin for Europ وهي الإستراتيجية التي تتحدث عن الدور الأوروبي في تحقيق الأمن الإنساني انطلاقاً من فرضية مفادها أنه لا يمكن تحقيق أمن الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي بمعزل عن تحقيق أمن الأفراد على المستوى العالمي وذلك في ظل الطبيعة المعقدة والمتداخلة للقضايا الأمنية ، كما يربط الأمن الإنساني من خلال ربطه بالمسؤولية التاريخية للإتحاد في تحقيق الأمن الإنساني وهذا ما يقدمه الإتحاد على أنه مبرر أخلاقي أما المبرر القانوني فهو يبرز الإتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية لها التزام قانوني بالعمل على تحقيق الأمن الإنساني أما المبرر الذاتي فهو يرى بضرورة ربط أمن المواطن الأوروبي بالأفراد في العالم¹.

وبتالي نجد أن المقاربة الأوروبية لمفهوم الأمن الإنساني بنيت على المبررات الثلاثة السابقة إلى جانب مجموعة من المبادئ منها تجنب القتل والتدمير المادي وعدم اللجوء إلى القوة العسكرية إلا بموافقة شعبية ولهذا نستخلص :

- يركز مفهوم الأمن الإنساني ضمن التصور الأوروبي على حماية الأفراد ضمن بعد إقليمي وعالمي .
- التركيز على استخدام القوة كبديل لحماية الأفراد .

وهنا نجد اختلاف التصورات بين الرؤية الأوروبية والرؤية اليابانية فالأولى تعتمد على العمل العسكري أما الثانية فتركز على الجانب الاقتصادي وهو ما انعكس على الإستراتيجية الأوروبية من خلال إنشائها لقوة عمل لتحقيق الأمن الإنساني مكونة من 15 ألف شخص للتدخل في الدول التي تعاني من النزاعات لتحقيق الأمن الإنساني هذا قبل أن يتوجه الإتحاد الأوروبي في الألفية الجديدة إلى اتباع سياسة الجوار و الحوار من أجل تحقيق الأمن كما يتبع في سياسة الحلف الأطلسي و كذا المشاريع المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث : المقاربات النظرية للأمن

قبل الحديث عن المقاربات النظرية للأمن لابد من طرح بعض الملاحظات الإنسانية تتعلق أساساً بالتحول في دور الفواعل و عددها من جهة و من جهة آخر في العلاقات الدولية.

حيث أفرز هذا التحول نوعين من العلاقات الدولية علاقات دولانية و كذا علاقات عبر القومية تنشأ بين مختلف المنظمات غير الحكومية و المنظمات الدولية خاصة في ظل وجود مرجعات أساسيان هما الفرد و الإنسانية .

¹ خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق

هذه التحولات أثرت على مسألة التنظير في الدراسات الأمنية بداية من مستوى التحليل إلى غاية المقاربات المقدمة للتحليل ، حيث ذهب بعض المنظرين إلى وضع ثلاث مستويات الدراسات الأمنية :

يجدر بنا الحديث في البداية و الإشارة إلي مستوى التحليل في للدراسات الأمنية :

- الأطراف المعنية بالأمن، والقيم المعنية بالتهديد، وكذا الفرد كوحدة للتحليل ،وهذا ما تعتمد عليه المدرسة النقدية.

كما ساهم مفهوم الأمن الإنساني في اتساع نطاق محور تركيز من امن الحدود إلى حياة الناس والمجتمعات داخل تلك الحدود ، فالفكرة هي أن يكون الناس أمنين لأن الأمن الإنساني هو مسؤولية مشتركة بين جميع الناس فهو يعترف بالظروف التي تهدد البقاء قيد الحياة،وتهدد استمرار الحياة وكرامة الإنسان¹.

كما جاء حقل" الدراسات الأمنية ليعوض ما كان يسمى " الدراسات الإستراتيجية في الجانب الأكاديمي حيث اهتم هذا الأخير بتحليل و دراسة السياسات العسكرية الأمريكية خاصة في ظل التسابق في مجال السلاح النووي ، ولهذا جاءت الدراسات الأمنية في محاولة لتوسيع هذا المجال والخروج من دائرة الاهتمامات التقليدية العسكرية ولهذا تركز النقاش حول طبيعة الأمن ومدلولاته وبتالي أصبح من الضروري توسيع مفهوم الأمن ليمثل جميع الجوانب الاقتصادية والدولية والديمغرافية والهوية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة .

و يمكن أن نلخص أهم المقاربات النظرية وفق الجدول التالي :

وجهة نظر Reymont Aron	المقاربة النظرية
<p>1- ريمون آرون Reymont A :إنه في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية فهو يندرج ضمن الأهداف الأبدية وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية باعتبارها الفاعل المركزي والأداة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.</p> <p>و لهذا نجد أن الأمن الوطني مرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليديا ويمثل الواقعيون التيار الأكثر دفاعا على فكرة المحافظة على الافتراضات التي تنطلق من فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها.</p>	<p>الأمن من المنظور لواقعي</p>

¹ بن صغير عبد العظيم، مرجع سابق ، ص 13

2-باري بوزان Bary Bousan انتقد المنظور الواقعي لربط الأمن بالقوة وعدم اهتمامه بالجوانب غير العسكرية. حيث يرى للأمن ثلاثة شروط أساسية :

*الدول هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن باعتبارها المصدر الأعلى للسلطة.

*الدولة هي الموضوع المرجعي الأساسي للأمن "علاقة مبنية ومتبادلة الاعتماد بين الدول".

*الأمن لا يكون إلا في ظل الفوضوية ، حيث تري أن الأمن لا يكون إلا في ظل نظام تحكمه الفوضى ولهذا فإذا تغير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي "توجب إعادة النظر محل إطار إشكالية الأمن".

3-كينت والتز " K Waltz " في ظل الفوضى ، الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء و استمرارية الدول مضمونا ، ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مثل الهدوء والربح والقوة¹.

ولهذا في ظل حالة الفوضى الأبدية التي تميز النظام الدولي يمثل الأمن الغاية الاسمي لذا تواصل الدول لامتلاك القوة والنفوذ لضمان أمنها اتجاه أي تهديد يحتمل من طرف دولة أخرى ، فكينث والتز (الواقعية الجديدة) يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية بمعنى غياب حكومة وإنما يحكمها مبدأ كل لنفسه أو المساعدة الذاتية، وأن الأمن هو الغاية الاسمي.

ولذلك تبقى الدول في تحالفات وتنافس وفق منطق اللعبة الصفرية ومأزق الأمن ، لذا تعتقد الواقعية البنوية "البلدان تتنافس دوما من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى دوما إلى النزاع"² في محاولة لربط مفهوم الأمن و النزاع في إطار واحد.

4-جون هرز أكد في بداية الخمسينات من القرن الماضي عن المعضلة الأمنية أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب، وتعتمد

¹ Dario batistella , op-cit.p 465

² عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 19

<p>على مبدأ "كل لنفسه" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى ، وهذا ما يدفع الدولة الأخرى للبحث عن المزيد من القوة وبالتالي تكون حلقة مفرغة للأمن والقوة ، وهذا ما أسماه هرز "دوامة الأمن"¹</p>	
<p>أما لليبراليين أعادوا النظر في الأمن من ناحية الاتساع ليصبح الأمن ليس فقط حماية أمن الدولة من التهديدات دول أخرى ، بل من تهديدات صادرة عن فاعلين غير الدولة ، كما ركزوا على الاختلال في الميادين الاقتصادية والسياسية والبيئية وغيرها باعتبارها مصادر كامنة للصراعات.</p>	<p>الأمن من منظور ليبرالي</p>
<p>1- كلما ازدادت شدة الاعتماد التبادل الدولي في مسار إنتاجي متقدم ، كلما أصبحت هذه المسارات معرضة للتقلبات والاضطرابات مثل التزود بالمواد الطاقوية والبنية لبعض الدول المعتمدة بكثرة على استيراد المصادر الضرورية للإنتاج.</p> <p>2- التنوع الدولي للسكان الناتج عن الهجرة نحو "المركز" ، هذا ما قد يعزز مظاهر التوتر بين الأقليات والدولة.</p> <p>3- بروز مصادر جديدة للصراعات ناتجة عن البنية الإنتاجية " المركز - المحيط " مثل البيئة .</p> <p>4- التطرف في الوطنية من قبل دول المركز في استبدال الهوية الوطنية لدى الطبقات المهاجرة بشكل يخلق فوضى وعدم استقرار ضمن هذه الطبقة السكانية وتمثل تناقض بين المناطق المزدهرة الغنية والمناطق الفقيرة البائسة .</p> <p>ولهذا نجد من خلال المظاهر يحاول النقاد الإجابة على سؤالين من يجب تأمينه ؟ وما يجب تأمينه ؟ باستخدام مفهوم " المركب الاجتماعي التاريخي " كأداة تحليلية .</p> <p>لهذا نجد أن الفرد يعتبر كموضوع مرجعي أساسي للأمن باعتبار أن الدولة وسيلة لضمان أمن الفرد ولا يمكن أن تكون هي المعنية بالأمن.</p> <p>وبتالي اقترحوا مفهومين للأمن وهما² :</p> <p>الأمن البشري "Human Security" : الذي يعتبر الإنسان هو الموضوع المرجعي للأمن ، هذا لأنهم يعتقدون أن الدولة تهتم أكثر</p>	<p>الأمن في الدراسات الأمنية النقدية</p>

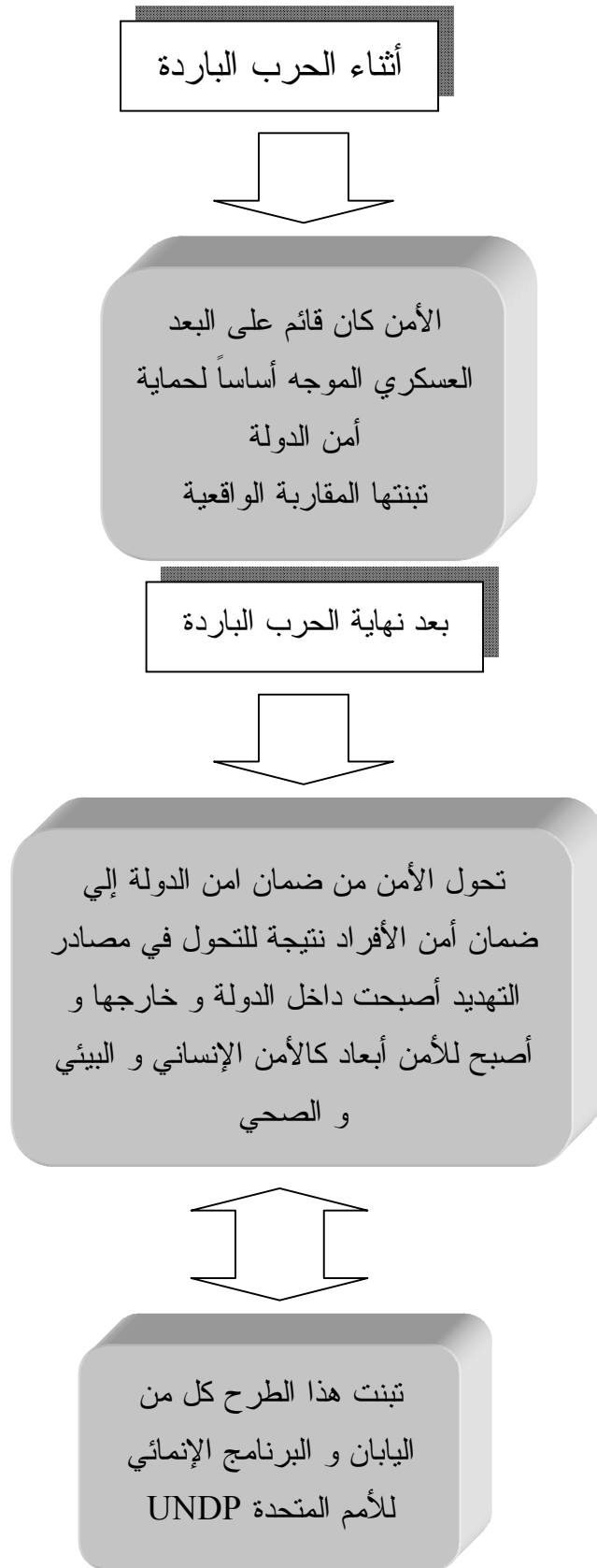
¹ جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 418

² Jean Jacque roche , op-cit. p 81

<p>بقضايا الأمن الخارجي بتفضيلها أمن الوسائل على أمن الأهداف ، فالدولة هي الوسيلة ، والفرد هو الهدف الغاية¹ ، كما يبرر الاهتمام بالأمن البشري بسبب تدفقات الهجرة القادمة من المحيط إلى المركز، مما تخلق العديد من التوترات والصدمات داخل المجتمعات.</p> <p>الأمن العالمي global security</p>

من خلال ما سبق يمكن أن نقدم تعريفا إجرائيا للأمن "هو حالة يتحقق بموجبها ضمان لأمن و سلامة حياة الإنسان من جميع المخاطر و الحروب من خلال تحقيق تنمية مستدامة و استقرار سياسي".

¹ عمار حجار ، مرجع سابق ، ص 57



المبحث الثالث : الإطار النظري والمفاهيمي للتدخل الإنساني

بعد نهاية الحرب العالمية تم إقرار أحد أهم المبادئ التي قام عليها النظام الدولي و هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة ، لكن بعد نهاية الحرب الباردة و انهيار المعسكر الشرقي و زوال خطر الشيوعية و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم و فرضها نظام دولي جديد القائم على إرساء الديمقراطية أساسها احترام حقوق الإنسان ، حيث أصبح من الضروري التدخل لحماية هذه الحقوق خاصة أثناء النزاعات الدولية.

و هنا طرح الجدل حول مفهوم التدخل و كذا مبرراته بين الدول ، بالإضافة إلى وجود تباين فيما تطرحه المقاربات النظرية و هذا ما سنتطرق إليه من خلال المطالب التالية :

1. مفهوم التدخل الإنساني.
2. المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني
3. المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني

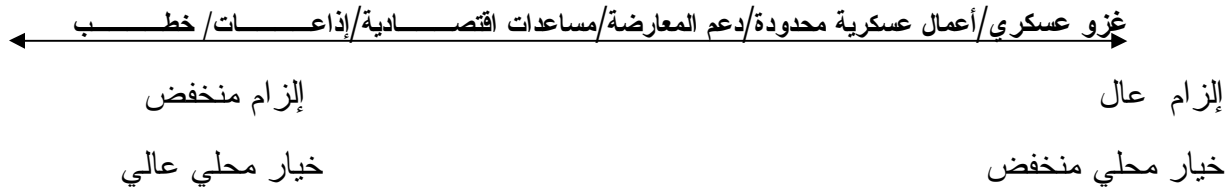
المطلب الأول : مفهوم التدخل الإنساني

من خلال هذا العنصر وجدنا إشكالية اصطلاحية لمفهوم التدخل الإنساني حيث استخدم مفهوم التدخل بكثرة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية لوصف التفاعلات الدولية ، وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم السياسي فإنه لا يوجد اتفاق بين دارسي العلاقات الدولية حول تحديد المقصود منه ، الأمر الذي يؤدي إلى الاستخدام الغامض له عند وصف هذه التفاعلات المختلفة ولاسيما أن كلمة التدخل وصفية معيارية في آن واحد فهي لا تصف ما يحدث فقط وإنما تعطي أحكاما قيمة كذلك.

ومما يزيد في غموض هذا المفهوم وصعوبة تعريفه تعدد أشكال التدخل وأدواته فقد يكون سياسيا أو عسكريا أو اقتصاديا أو إعلاميا أو ثقافيا ، وقد يكون فرديا أو جماعيا ، صريحا مباشرا أو خفيا مقنعا ، وهذا ما أضفى العديد من الالتباس ومن ثم تحديد مشروعيته.

و لهذا سنركز في البداية على مفهوم التدخل بصفة عامة ثم ننتقل إلى التدخل الإنساني بصفة أوسع. **تعريف مفهوم التدخل¹**: عرف جوزيف ناي Joseph nay التدخل - بمعناه الواسع - يشير إلى "ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة ، أما التدخل بمعناه الضيق فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى" ، استنادا إلى ذلك يتدرج مفهوم التدخل من حيث أشكال ممارسة النفوذ من أقل صور القهر إلى أعلاها بحسب الشكل الآتي:

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص14.



ويشمل التعريف الواسع للتدخل على جميع أشكال التدخل من الإلزام المنخفض إلى درجات الإلزام العالي، وتمثل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخل أهمية خاصة ، فعلى أساسها تتوقف درجة اختيار الدولة المتاحة ومن ثم درجة التقليل الخارجي للتحكم المحلي.

أما **جيمس روزنو James Rosenau** وضع خاصيتين للتعرف على حالة التدخل منها الأشكال والوسائل المستعملة، وهما¹:

* أن يكون العمل جديدا وخارقا للعادة.

* أن يكون السلوك التدخل تأثير ايجابي أو تأثير سلبي في التركيبة السلطوية للدول المستهدفة.

بمعنى أن السلوك يفقد طابع التدخل إذا أصبح معتادا في التفاعلات الدولية، كما يمكن للدول المتدخلة أن تستخدم وسائل غير قمعية.

ويرى **إسماعيل صبري**: التدخل عملية توازنية للحفاظ على توازن القوى الضروري لاستقرار النظام، وهذه العملية تتخذ الشكلين الآتين² :

أولاً: التدخل الدفاعي الذي يهدف إلى منع إحداث تغيير في توازن القوى الموجودة لأنه سيضر بمصالح الدولة المتدخلة.

ثانياً : التدخل الهجومي الذي يقاوم لإحداث تغيير في توازن القوى الموجودة وإحداث تغيير في نظام الحكم للدولة المستهدفة بطريقة تضمن أكبر قدر ممكن من النتائج الايجابية للدولة المتدخلة.

و في تعريف **ردج فنسنت Vincent** للتدخل " هو الأعمال التي تقوم بها دولة ما أو مجموعة من الدول أو أي منظمة دولية تقوم بالتدخل بشكل قسري في الشؤون الداخلية لدولة أخرى و هذا التدخل هو عمل له بداية و نهاية و هو موجه ضد الكيان السلطوي للدولة المستهدفة بالتدخل و ليس

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 15.

² إسماعيل صبري مقلد ، مرجع سابق ، ص 276.

بالضرورة أن يكون هذا العمل قانونيا أو غير قانوني و لكنه ينتهك فعلا النموذج التقليدي للعلاقات الدولية"¹.

*التعريف القانوني للتدخل الخارجي² :

يعتمد أنصاره على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل ويمكن التفرقة في إطاره بين التعريف الجامد والمرن.

*التعريف الجامد:

يعرف التدخل بأنه : "سلوك غير قانوني موجه لانتهاك سيادة الدول نظرا لتعارضه مع المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة ، كما اعتبرت محكمة العدل الدولية أن عنصر الإكراه هو أساس تعريف التدخل المحظور خاصة إذا تم فيه استعمال القوة"³.

*التعريف المرن:

حاول البعض الآخر إعطاء تعريف يشمل التدخلات الشرعية أو التي تتم في إطار هيئة الأمم المتحدة على غرار **Stowell** حيث يرون "هو كل سلوك خارجي يستهدف الشؤون الداخلية للدول ، قد يكون شرعيا أو غير شرعيا ،وقد يساهم في إثارة النزاعات الدولية وتضعيدها ،كما قد يساهم في تسويتها - وهذا ما يذهب إلى إطلاق مصطلح التدخل الإنساني - التدخل يكون إلزاميا أي بدون مراعاة السيادة بل يخضع ما يمليه الواجب على المجتمع الدولي و بالتالي يعطي مرونة للتدخل بشكل عام.

ولهذا أردنا ربط مفهوم التدخل الإنساني بالنزاعات الدولية ،وكذا بالأمن الإنساني باعتبار أن تطور مفهوم الأمن ارتبط بتطور حقوق الإنسان حيث انتهى هذا الأخير إلى طرح مفهوم التدخل الإنساني لحماية الأمن الإنساني "الإنسان كمحور في الحركية التفاعلية للنشاط البشري".

أما كاليري هولستي Kaleri Holsti يعرف التدخل "بأنه جميع الأنشطة الخارجية التي تهدف إلى تغيير القادة السياسيين وبعبارة أخرى يهتم التدخل بالأنشطة الخارجية التي تكون ضد الرغبات القانونية للسلطة"⁴.

¹ جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 819

² Dictionnaire encyclopedique de la langue française, Paris : alpha, 1998,p71.

³Jbeg Jude, concept of intervention in international law

www.etrurianet.it/jude/international.Hkm 22.4.2009.

⁴ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص16.

من خلال التعاريف المختلفة لمفهوم التدخل يكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول : يوسع من مفهوم التدخل ليشمل أية ممارسة تهدف إلى التأثير في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما بمعنى مهما كان شكلها اقتصادي أو عسكري أو سياسي .

الاتجاه الثاني: فيقتصر مفهوم التدخل على استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها.

الاتجاه الثالث: أي كان شكل التدخل ودوافعه عملا غير مشروع لأنه يمس استقلال الدولة وسيادتها، وهذا الاتجاه يمثلته فقهاء القانون الدولي.

ويمكن أن نميز التدخل من الجانب القانوني والسياسي.

من الجانب القانوني	من الجانب السياسي
يركز الباحث عن شرعية الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدول للتدخل في شؤون الدول الأخرى.	يركز الباحث عن الدوافع والغايات والظروف والأدوات التي تستخدم من دون النظر إلى المسوغات المرفقة .

ويرى الأستاذ ناصر أبو عون أن مفهوم التدخل الإنساني يتخذ طابعا عسكريا بموجبه تقوم قوات دولة أو دول بالتدخل في دولة أخرى لأغراض إنسانية وفق القرارات الدولية أو بمبادرة إقليمية كما حدث في حرب الخليج الثانية 1991 أو التدخل في الصومال 1992 أو في البلقان 1996 ، فهذا المبدأ يعطي الحق للمجتمع الدولي أو الإقليمي للتدخل في شؤون دولة ما لمعالجة تدهور الأوضاع الإنسانية نتيجة للنزاعات داخلية¹.

كما هناك من يرى بأن التدخل هو تعرض دولة ما إلى أخرى من خلال التعرض لأمرها الداخلية والخارجية دون وجود سند قانوني لذلك ، فيكون هدف هذا التدخل هو محاولة تلك الدولة فرض سياسة ما على الدولة المعترضة أو إجبارها على إتباع أمر معين في شأن من شؤونها الخاصة².

وهنا لابد من الوقوف على التطور التاريخي لمبدأ التدخل حتى تتمكن من استقراء الأحداث في سياقها التاريخي وتباين مدى تطور هذا المفهوم وبشكل مختصر³.

أولاً: نظرية مونرو ظهرت عام 1823 فهي دعوة إلى عدم تدخل الدول الأوروبية في شؤون القارة الأمريكية والتي دعت من خلالها إلى احترام استقلال الدول الأمريكية.

¹ ناصر أبو عون : "التدخل الإنساني" ، الأهرام الدولي ، العدد 56، جويلية 200، ص13.

² التدخل الإنساني مأخوذ من موقع : www.tigweb.org/article.htm/15/02/2009

³ مرجع نفسه .

ثانياً: ظهرت بعض المبادئ التي لا بد من ذكرها:

● **مبدأ طوبار:** ظهر في مارس 1907 وهو يرمي إلى عدم الاعتراف بحكومات تنشأ بالقوة والاضطرابات.

● **مبدأ دراجو:** نسبة لوزير الخارجية الأرجنتيني في 1902 نادى بأن لا يكون التدخل العسكري حجة للدول في التدخل لحماية وضمان سداد ديونها العامة.

● **مبدأ بورتو:** والذي نادى به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر لاهاي 1907 والذي تحدث على أنه يجوز الاستعانة بالقوة المسلحة عندما ترفض الدولة المدينة التقاضي إلى التحكيم.

بالإضافة إلى أن العالم عرف العديد من نماذج التدخل المحدودة كما حدث في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في 20 ديسمبر 1989 في بنما أو في تدخلها 1976 في لبنان من أجل إجلاء رعاياها، أو تدخل فرنسا في كوت ديفورا في 2002.

فهذه بإختصار أهم مراحل التطور التاريخي لمبدأ التدخل بشكل عام

تعريف مفهوم التدخل الإنساني:

يشير تعبير الإنسانية إلى مجموعة من الخصائص التي تميز أفراد النوع الإنساني من الكائنات الحية الأخرى فعلاقة الإنسان بالإنسان لها صفات المحبة والخير والإحسان والتعاطف، وتعتبر النزعة الإنسانية عن عواطف الإنسان فتدفعه إلى محاولة وقف معاناة الآخرين وآلامهم، وقدمت النظرية الإنسانية تفسيرها للفظ الإنساني بوصفه يستهدف خير البشرية جمعاء¹.

يعرف لاس اوبنهايم **Lassa Oppenheim** التدخل الإنساني بأنه "التدخل الذي يستخدم القوة باسم الإنسانية لوقف ما درجت عليه دولة ما من اضطهاد لرعاياها وارتكابها لأعمال وحشية وقاسية ضدهم يهتز لها ضمير البشرية الأمر الذي يسوغ التدخل قانونياً لوقف تلك الأعمال"².

و في تعريف أخر للتدخل الإنساني " مفهوم معقد و هو الأعمال الإكراهية المتخذة من جانب دولة أو مجموعة من الدول مثل العقوبات الاقتصادية و الحصار ... لضغط على دولة ما من أجل تعديل سلوكها اتجاه قضايا ذات بعد داخلي"³.

من خلال التعريفين السابقين نجد أن التدخل يقوم على نقطتين أساسيتين و هما :

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 19.

² مرجع نفسه ، ص 20.

³ عماد جاد ، التدخل الدولي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية . 2000 ، ص 30

* التدخل يكون لهدف إنساني لا غير

* كما أن التدخل ضروري و قد يأخذ مجموعة من الصور كالعقوبات الاقتصادية و الحصار و حتى العمل العسكري .

وقد نظرت اليزا فيرا (elisa Perez vero) إلى التدخل الإنساني على "أنه كل ضغط تمارسه حكومة دولة ما على حكومة دولة أخرى من أجل أن يكون تصرف الأخيرة مطابقا للقوانين الإنسانية، من خلال احترام الحقوق الأساسية للفرد مهما كانت جنسيته مادام بشرا¹.

ولذلك نجد أن هذا المفهوم عرف تطورا منذ العصور الوسطى؛ أي منذ أن كان الاضطهاد الديني ومع توسع مبدأ القومية في أوروبا في ق 19 ارتبط مفهوم التدخل لاعتبارات إنسانية بشكل خاص مع تفجر مشكلة الأقليات في أوروبا وحماية الأقلية، كما حدث في الدولة العثمانية من أجل الأقلية اليونانية والمارونية².

ويذهب آخرون إلى تعريف التدخل الإنساني "وهو استعمال القوة من طرف دولة واحدة أو أكثر بوجود غطاء أممي أو دونه بهدف وضع حد للمعاناة الإنسانية التي تتسبب بها حكومة الدولة المستهدفة والتدخل الإنساني لا يستوجب الحصول على رضا حكومة الدولة المستهدفة بخلاف المساعدات الإنسانية التي تستوجب ذلك³.

وبالتالي نجد أن التدخل الإنساني عرف تغيرات قبل وبعد نهاية الحرب الباردة بل أبعد من ذلك عرف تحولات أخرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذا ما نجده من ارتباط لاحترام حقوق الإنسان واحترام أول شرط وهو الحق في العيش، ونجد تبلور هذا المفهوم بشكل كبير في التدخل الذي قام به حلف الناتو لحماية ألبان كوسوفو و إرغام بلغراد على وقف عملياتها العسكرية بعد 78 يوما.

بل هناك من أعطى لعمليات التدخل الإنساني أبعادا عسكرية تقرضها الظروف التي يعيشها الأفراد داخل نطاق حدود دولة ما داموا يتعرضون لتهديد حقيقي لحياتهم المعنوية عليهم، وهذا ما جاء في تعرف ريتشارد باكسر (Richard Baxter) حيث يرى أن التدخل الإنساني يقوم على استخدام القوة المسلحة من

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص21.

²التدخل الإنساني، مرجع سابق : www.tigweb.org/article.htm/15/02/2009

³ عادل زقاع، التدخل الإنساني مأخوذ من موقع :

wwwgeocities.com/Adel Zeggah/rumani.htm/15/02/2009

قبل دولة ما من أجل حماية رعاياها حال تعرضهم للموت على أراضي أجنبية، ولكن لفترة زمنية محددة¹.

ومن خلال التعاريف السابقة للتدخل الإنساني يمكن أن نستنتج جملة من العناصر الأساسية لمسألة التدخل الإنساني.

- يتولى هذا العمل إما دولة أو منظمة دولية أو إقليمية أو مجموعة من الدول .
 - يعتبر هذا العمل عملاً إرادياً.
 - يقوم هذا العمل وفق إستراتيجية محددة مكانياً وزمناً.
 - يجب أن يكون الهدف من عملية التدخل هو وقف انتهاك حقوق الإنسان أو الكوارث الإنسانية .
 - قد يأخذ التدخل الإنساني شكلاً سلمياً عن طريق الوسائل الدبلوماسية والضغطات الاقتصادية أو شكلاً عسكرياً.
 - لا بد أن يكون التدخل قائماً على ميثاق الأمم المتحدة.
- و من خلال ما سبق يمكن أن نضع تعريفاً إجرائياً للتدخل الإنساني : " هو استخدام القوة أو وسائل أخرى من طرف دول أو دولة أو منظمات دولية أو غير حكومية وفق الشرعية و القوانين الدولية ضد دولة ما من أجل حماية الأفراد داخلها."

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية للتدخل الإنساني:

جعلت النظرية الليبرالية من حقوق الإنسان أمراً مقدساً ، حيث قدمت المصلحة الشخصية على المصالح الاجتماعية مادامت مصلحة المجتمع عبارة عن تجمع حسابي للمصالح الفردية ، وعندما يحقق كل فرد مصالحه الشخصية ، فإن مصلحة المجتمع تتحقق تلقائياً ، والدولة هي الحامي للحريات الفردية ودرع لأي اعتداء عليها ، كما أن الدولة لم توجد إلا لإكمال نواقص الجنس البشري ، وذلك أنه كلما تقدم شعور الأفراد بحب النظام والسلام ، قلت الحاجة إلى تدخل الدولة وتركز النظرية على الدعائم الآتية²:

1. نظرية الحقوق الطبيعية للإنسان له حقوق طبيعية مستمدة من صفته الإنسانية ، إذ على الدولة أن تعترف بهذه الحقوق وتحترمها.
2. النظرية الأخلاقية المتمثلة بضرورة إطلاق الحرية الكاملة للإنسان ، لأن الحرية تفتح باب المنافسة وبالتالي الوصول إلى أحسن النتائج لمصلحة الفرد المجتمع.

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 24.

² مرجع نفسه ، ص 42.

3. نظرية العقد الاجتماعي التي ترى أن قيام الدولة بين الأفراد بالتراضي على أساس فكرة التعاقد التي ضمنت حقوقهم.
4. النظرية الاقتصادية المبنية على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية وهو النظام الأفضل لقدرته على توفير السعادة للفرد.
5. النظرية العلمية التي تقوم على مبدأ البقاء للأصلح فالنقدم الطبيعي يتطلب فناء الضعيف والتضحية ببعض الأفراد ثمن تأمين حياة المجتمع.
- كما يرى الليبراليون بأن مبادئ القيم الإنسانية تتجسد في نظرية المجتمع الدولي التضامني أي ضرورة التدخل وفق مبدأ الحق القانوني و الأخلاقي لمسألة التدخل.¹
- ولهذا نجد أن النظرية الليبرالية حصرت وظيفة الدولة في حماية نفسها وأفرادها من العدوان الخارجي وكذا على الحرية كما جاء في قول هربرت سبنسر (Herbert spenser) "إن الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية ، كما أن على الدولة واجبا واحدا هو واجب حماية ذلك الحق"².
- كما تؤكد هذه النظرية على قوة القانون الدولي في حل الخلافات الدولية بالطرق السلمية.
- و يمكن أن نخلص أهم ما طرحته هذه النظرية كمايلي³:
- * يرى بأن التدخل الدولي هو أحد التزامات الأخلاقية للمجتمع الدولي في بناء نظام إنساني جديد تحترم فيه حقوق الإنسان باستخدام القوة .
 - * الرأي العام العالمي يصادق على أن الدفاع عن الضعفاء باسم الأخلاق يتجاوز الحدود والمواثيق الدولية حسب قول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بيرز ديكويلار.
 - * يذهب البعض أنه لا بد من نشر القيم الأمريكية الليبرالية في العلم وهذا ما دعى إليه لويس هارتس **Louis Hertz** لأنها هي التي تكمل الحرية في العالم .
 - * يؤكدون على أن النزاعات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة بأكثر مما كانت عليه ففي عام 1985 كانت هناك 19 حرب أهلية ، وفي عام 1992 تم رصد 18 حرب أهلية إضافة أن النزاعات السابقة ليست أكثر وحشية مما عليه الآن ، بالتالي أصبح من الضروري إقرار التدخل الإنساني لحماية الأفراد من هذه الحروب .

¹ جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 820

² محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق ، ص 43.

³ هارالد مولر واستيفاني زونيوس ، التدخل العسكري والأسلحة النووية، (تر:عدنان عباس علي)، أبو ظبي : مركز

الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2007 ، ص 8

ونجد أن هذه النظرية لم تهتم بمفاهيم الدولة والنظام الدولي بقدر اهتمامها بمفاهيم الفرد والرأي العام والإنسانية، فالضمير الإنساني يشكل الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية، وللرأي العام القدرة على دعم السلام .

- كما تركز على دور الفواعل من غير الدول نتيجة لزيادة درجات الترابط الدولي.

- ترى أن الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية هو الإنسان .

- ركزت على حق تقرير المصير واحترام حقوق الإنسان.

وقد شرعت النظرية الليبرالية التدخل العسكري الذي يهدف إلى دعم شعب ما لمساعدته في تقرير مصيره وحكم نفسه بنفسه، أو عندما ترتكب أعمال الإبادة الجماعية التي تعدم الضمير الإنسانية، وقد حدد **واليس Michel Waltes** مواقف ومبررات التدخلات العسكرية وهي¹:

1. التدخل لحفظ استقلال الدولة أو من عدوان خارجي.

2. التدخل ضد تدخل خارجي سابق "حق تقرير المصير"

3. التدخل لإنقاذ شعب مهدد بالمذابح والإبادة.

4. التدخل لمساعدة الحركات الانفصالية عندما يثبت أنها تمثل حركة انفصال.

وبالتالي نجد أن النظرية الليبرالية ركزت على الفرد وعلى احترام حقوقه خاصة الحرية، ولم تعط أهمية كبيرة لمسألة السيادة وأن التدخل مشروع في إطار أهداف معينة خاصة حماية الإنسان.

المطلب الثالث: المقاربة الواقعية للتدخل الإنساني:

يشكل مفهوم القوة والمصلحة الوطنية جوهر السياسة الدولية من وجهة نظر النظرية الواقعية ، فلا تستطيع الدول ذات السيادة حماية مصالحها الوطنية دون صراع فيما بينها، فيرى **فريدريك شومان (Frederick Schumann)** "أن النظام الدولي يتكون من دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف بوجود سلطة أعلى منها ،وهي تعمل على تأمين مصالحها الوطنية"².

كما ترى بأن الصراع بين الدول محدود بينها مما يجعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها تعتبر فاعلين من المنظور الواقعي أي التمركز حول الدولة.

فالعلاقات الدولية بالنسبة لها مبنية على صراع فوضوي من أجل القوة والنفوذ، كما أن الصداقات تقوم على أساس المصالح الوطنية ومع ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل وتداخل مجال الاقتصادي مع

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 45.

² جون بيليس، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 186

المجال السياسي والأمني ركز أنصار الواقعية الجديدة على الصراع السياسي الدولي¹، من أجل الهيمنة على النظام الدولي هيمنة تحددها العلاقات الاقتصادية الدولية.

تقوم هذه النظرية على جملة من المبادئ منها:

*فوضوية النظام الدولي والتي تعني غياب سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوك الدولة وبالتالي أصبحت العلاقات بين الدول قائمة على منق المحافظة على البقاء .

*اعتبار الدول كفواعل وحدودية عقلانية غفي تحقيق مصالحها أي وفق سياسات عقلانية والتركيز على البيئة الدولية وليس الداخلية حيث يقول كيسنجر هنري " أن السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية"، وهذه تزيد من فرص الصراعات الدولية لأن الدول تتعامل كبنى داخل النظام الدولي، وهذا يؤدي بنا إلى ما يسميه الواقعيون "معضلة الأمن"².

- كما تحتكر الدولة أدوات القهر المادي في حماية نفسها وحماية الأفراد .

- القيم الأساسية حسب النظرية الواقعية هي³: النظام والأمن والسلام لذلك يتم تبرير التدخل العسكري إذا كان ضروريا للحفاظ هذه القيم الأساسية .

كما تعتبر معيار المصلحة الوطنية مبررا من مبررات التدخل الإنساني نظرا إلى كون الاستقرار الدولي مصلحة حيوية يجب الحفاظ عليها.

- مبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل يوفران الاستقرار الدولي ما لم تتطلب المصلحة الوطنية، وكذا القيام بمهام إنسانية غير محددة في أوضاع سياسية غير مستقرة .

- كما ترحب أنه إذا كان التدخل سيزيد قوة للدولة مقابل الدول الأخرى فإنه مرحب به ، أما إذا كانت تكاليف التدخل تزيد عن مكاسبه فإنه مرفوض لأنه يؤدي إلى تآكل قوة الدولة.

وبالتالي نجد أن النظرية الواقعية* تتحفظ في مسألة التدخلات الإنسانية التي تستهلك قوة الدولة لأنه في نظام لا توجد سلطة مركزية تحمي الدول من بعضها البعض ، فإن على الدول أن تستمر في الوجود والبقاء اعتمادا على ذاتها وأن لا تتدخل إلا لحماية مصالحها الوطنية بما يضمن استمراريتها كما يعتمد أصحاب النظرية الواقعية أحيانا على غايات إنسانية لتبرير تدخلهم الخارجي في دول ذات سيادة.

¹ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 49.

² جون بيليس ، ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 187

³ محمد يعقوب عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 50.

* تركز الواقعية الكلاسيكية على القوة والواقعية الجديدة على الأمن.

لكن هناك من أنصار ومنظري في النظرية الواقعية يرى بأن التدخل الخارجي قد يأتي بنتائج عكسية ويضرب لنا ريمون أرون **Raymond Aron** مثالا على ذلك بالتدخل الفرنسي في الهند الصينية الذي جاء كهدف للحفاظ على قوتها لكن انتهى بفقدان قوتها، كما نجد أن هناك اتجاه دفاعي في مسألة التدخل الإنساني والذي يمثلته **كينث والتز وجاك سنايدر**، حيث يفترضون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في عملية التدخل لأن تكاليفه كبيرة مقارنة بالعوائد المرجوة منه¹.

ولهذا فإننا نجد أن النظرية الواقعية تتبنى التدخلات الإنسانية إلا في إطار ما تراه يخدم مصالحها الوطنية، وكذا التبرير عملية التدخل في حد ذاتها وفق منطق حماية حقوق الإنسان. ويمكن القول أن كل نظرية من النظريات السابقة ركزت على جانب معين ومهم من الجوانب المفسرة للتدخل الإنساني، حيث عززت نهاية الحرب الباردة دور النظرية الليبرالية في التنظير للتدخلات الإنسانية مع مراعاة النظر إلى المبادئ الأخلاقية والتنبيه إلى دور الشرعية الدولية، في حين أن النظرية الواقعية نجدها هي الأقدر على تفسير انتقائية هذه التدخلات الإنسانية. ويمكن النظر للملاحق في الأخير.

¹ ستفن ولت: "عالم واحد نظريات متعددة"، تر: عادل زقاع، زيدان ريان، مأخوذ من موقع:

www.geocities.com/adelzegagh بتاريخ 2009/03/07.